

(١) القوانين والانظمة

(١) قانون الجيش العربي لسنة ١٩٢٧	٨ - ١
(ب) حقوق العائلة - النكاح والافتراق	١٥ - ٨
(ج) ذيل لقانون حكام الصلح لسنة ١٩٢٧	١٨ - ١٥
(د) قانون الملح لسنة ١٩٢٧	١٩ - ١٨
(هـ) ذيل ثان لقانون تشكيلات الحاكم المؤرخ في ١١ ايار سنة ١٩٢٢	٢٠ - ١٩
(و) اقرار حكومي مقبول بالارادة المطاعة بشأن رسوم صيد السمك في العقبة	٢٠
(ز) نظام بشأن تعديل المادة الرابعة من نظام تعداد الموالين التي تمر من شرقي الاردن المؤرخ في ١٣ تشرين الاول ١٩٢٦	٢١ - ٢٠
(ح) قانون لتعديل قانون الدفعة	٢٢ - ٢١
(ط) ذيل لقانون رسوم المحاكم	٢٢
(ي) قانون موضوع تعديل المادة ٤٨ من قانون الموظفين	٢٢
(ك) نظام خاص حول منع نقشي واقتشار الوباء البقري على حدود المنطقة الشامية	٢٣ - ٢٢
(ل) قرار حكومي مقرون بالارادة المطاعة مع مشور واعلان من لدن صاحب السمو الملكي امير البلاد المعظم	٢٤ - ٢٣
(٢) بلاغات رسمية (صادرة عن رئاسة النظار التنفيذية)	٢٦ - ٢٤
(١) الفروع من مسجونين (ب) حمامات الحمه المدنية (ج) موسم الحج	
(د) ترقيع ضباط (هـ) اوقات الدوام (و) نقل موظفين (ز) اطوار صكوك الايجار	
(٣) النظام المالي - التعديل رقم ٢١	٢٨ - ٢٦
تعليمات اثاث دوائر الحكومة	٣٤ - ٢٨
(٤) اعلانات ، تصحيحات قانونية ، قرار امهال ، جداول صحية	٣٧ - ٣٥

العدد ١٥٦
الشرق العربي

الجريدة الرسمية لحكومة شرقي الاردن

عمان : يوم الجمعة ١٢ شعبان سنة ١٣٤٥ هـ
وسيف ١٥ نيسان سنة ١٩٢٧

القوانين والانظمة

(١) قانون الجيش العربي لسنة ١٩٢٧	٨ - ١
(ب) حقوق العائلة - النكاح والافتراق	١٥ - ٨
(ج) ذيل لقانون حكام الصلح لسنة ١٩٢٧	١٨ - ١٥
(د) قانون الملح لسنة ١٩٢٧	١٩ - ١٨
(هـ) ذيل ثان لقانون تشكيلات الحاكم المؤرخ في ١١ ايار سنة ١٩٢٢	٢٠ - ١٩
(و) اقرار حكومي مقبول بالارادة المطاعة بشأن رسوم صيد السمك في العقبة	٢٠
(ز) نظام بشأن تعديل المادة الرابعة من نظام تعداد الموالين التي تمر من شرقي الاردن المؤرخ في ١٣ تشرين الاول ١٩٢٦	٢١ - ٢٠
(ح) قانون لتعديل قانون الدفعة	٢٢ - ٢١
(ط) ذيل لقانون رسوم المحاكم	٢٢
(ي) قانون موضوع تعديل المادة ٤٨ من قانون الموظفين	٢٢
(ك) نظام خاص حول منع نقشي واقتشار الوباء البقري على حدود المنطقة الشامية	٢٣ - ٢٢
(ل) قرار حكومي مقرون بالارادة المطاعة مع مشور واعلان من لدن صاحب السمو الملكي امير البلاد المعظم	٢٤ - ٢٣
(٢) بلاغات رسمية (صادرة عن رئاسة النظار التنفيذية)	٢٦ - ٢٤
(١) الفروع من مسجونين (ب) حمامات الحمه المدنية (ج) موسم الحج	
(د) ترقيع ضباط (هـ) اوقات الدوام (و) نقل موظفين (ز) اطوار صكوك الايجار	
(٣) النظام المالي - التعديل رقم ٢١	٢٨ - ٢٦
تعليمات اثاث دوائر الحكومة	٣٤ - ٢٨
(٤) اعلانات ، تصحيحات قانونية ، قرار امهال ، جداول صحية	٣٧ - ٣٥

نكاح احدى الزوجين

صاحب السمو الملكي امير البلاد المعظم من آن الى اخر .
سلطة صاحب السمو الامير المعظم - (٢) لصاحب
السمو المعظم ان يعين اي ضابط او شخص للقيام ببعض او بكافة
الواجبات المفروضة على اي ضابط من ضباط الجيش العربي
ولاستعمال السلطات المخولة له او اياها مع مراعاة شروط كانت
ويجوز لاي فرد من افراد الجيش العربي ان يستعمل اي سلطة
خوات الفرد دون درجة او رتبة

٦ - شمول القانون جميع افراد القوة - تسري احكام
هذا القانون على جميع الاشخاص الذين يتربطون بوضع موضع
العمل يتقدمون في قوة الجيش العربي او يعتبرون بانهم جزء
من تلك القوة المشكلة قبل صدور هذا القانون كما لو انهم قد
عينوا بمقتضاها وتحسب مدة الخدمة السابقة فيما يتعلق براتب
حسن السلوك والمكافآت ومماش القاعد خدمة بمقتضى هذا
القانون .

٧ - سلطة قائد الجيش - (١) يتولى قائد الجيش
الاشراف على الجيش العربي وادارته وتوزيعه ويكون
مسؤولا عن نفقات الجيش العربي وعن الارزاق العمومية
العائدة له

(٢) ويجوز له في اي وقت ان يجند اشخاصا لائقين
لكمال العدد المقرر في الجيش العربي .

(٣) ويجوز له ان يوقف عن العمل اي صف ضابط او
جندي وان يخفض رتبته او يزيله او يطرده من الخدمة اذا
ثبت له بانه متهاون او بوجه عام غير كفوء للقيام بواجباته
على انه لا يجوز له عزل اي فرد من رتبة وكيل او فصله عن
الخدمة بدون موافقة سمو الامير المعظم

(٤) ويجوز له ان يعين لاية وظيفة دون رتبة ضابط
انحلت بسبب وفاة من كان يشغلها او بسبب عزله او اي

سبب آخر وذلك عن طريق الترقية او خلافا .
٨ - مسؤوليات افراد الجيش العربي المالية - كل ضابط
وصف ضابط او جندي مسؤول عن جميع الاموال العمومية
التي في عهده او التي تقع بموزته وكذلك يعهد اليه بالسلطة
والعدد الحربية والملايس والارزاق العمومية التي تصرف
استعمالها الجيش العربي الذي تحت امرته لا يستعملها لخاص
ويكون مسؤولا عنها تجاه قائد الجيش في حالة فقدانها او
تضررها او اتلافها او الضرر الذي لحق بها نجم عن حادث لم
يمكن اجتنابه او عن سرقة او عن استعمالها فعلا في الخدمة .

الباب الثاني

(التجنيد والتدريب)

٩ - شروط التجنيد - كل من ساءب الانتماء
بالجيش العربي عليه ان يعتنق ديناً فصحاً طليقاً فتن وجد موافقاً
جند لمدة ثلاث سنوات ويعتبر تحت التجربة في الستة اشهر
الاولى من خدمته ويقضي عليه ان يضمن لمدة معينة فاذا
وجد في اثباتها انه غير لائق للقيام بواجباته او ان من المحتمل
ان يصبح غير كفوء لذلك جاز لثقة قائد الجيش ان يأمر بتبرئته
ومن ثم تقطع علاقته مع الجيش العربي ولا يكون له اي
ادعاء عليه .

١٠ - توقيع ورقة لاقرار - كل من جند بمقتضى هذا
القانون عليه ان يوقع بمضرة ضابط على ورقة اقرار بالشكل
الذي يعين بنظام يصدر بمقتضى هذا القانون ويشهد الضابط
على صحة توقيعه .

١١ - عقوبة اعطاء بيانات كاذبة - كل من اجاب
جوابا كاذبا عن قصد منه لاي سؤال من الاسئلة في ورقة
الاقرار يعتبر مجرماً ويجازي بعد ادانته من قبل مجلس تأديبي
بالحبس مدة لا تتجاوز الستة اشهر وثم بالتبريع من الجيش

الجيش بذلك كتابة .

الباب الثالث

(الضبط والربط العسكري والمجازاة)

١٢ - الجرائم ضد النظام الصف ضباط والجنود - (١)
اذا ارتكب اي صف ضابط او جندي جرماً ضد نظام
الجيش العربي جاز القضاء القبض عليه من قبل اي صف
ضابط اعلى منه رتبة وتوقيفه في مخفر شرطة او محل توقيف
رئيساً تجري التحقيقات بحقه مع مراعاة احكام الانظمة الصادرة
بمقتضى هذا القانون .

(٢) ويجوز ضابط في صحة التهمة ويجب ان تجري
التحقيقات كتابة وتبلغ الى قائد المنطقة وهو يجازي المتهم
بوحدة او اكثر من العقوبات التالية اذا ثبت له بانه قد
ارتكب ذلك الجرم :-

- (أ) غرامة لا تتجاوز راتب ١٤ يوماً
- (ب) الحجز في الشكنة عندما يكون بلا عمل لمدة
لا تتجاوز ١٤ يوماً
- (ج) الحبس لمدة لا تتجاوز ١٤ يوماً
- (د) التوبيخ

على انه يجوز لقائد المنطقة عندما يرى ان الجرم يستوجب
عقوبة اشد من العقوبة المذكورة ان يحيل القضية على قائد
الجيش الذي له الحق بان يفرض عقوبة واحدة او اكثر من
العقوبات الآتية . اما اذا كان المتهم من رتبة وكيل فتنحتم
عليه هذه الاحالة :-

- (١) الطرد
- (٢) تخفيض الرتبة او الدرجة
- (٣) السجن لمدة لا تتجاوز الثلاثة اشهر
- (٤) غرامة لا تتجاوز راتب ٢٨ يوماً

١٣ - سلطة تجديد مدة الخدمة - (١) يجوز لقائد
الجيش ان يسمح لاي صف ضابط او فرد من ذوي الاخلاق
الجيدة بان يجدد خلال الستة اشهر الاخيرة من مدة خدمته
الاولى لمدة ثلاث سنوات اخرى ابتداء من انتهاء مدة
العقد الاول وان يسمح له ايضا بتجديد مدة خدمته لثلاث
سنوات اخرى مع مراعاة نفس الشروط .

(٢) على الصف ضابط او الفرد الذي يجدد خدمته على
هذه الكيفية ان يصرح بذلك من ضابط بمقتضى النظام .

١٤ - العيدين التي يتسلمها الضباط - على كل ضابط
ان يتم العيدين المعينة في النظام بتدبير قائد الجيش حال تعيينه
الشروط الاستثنائية لا يجوز لاي صف ضابط

او فرد ان يستقيل من الجيش او يتخلى عن واجباته فيه قبل
انتهاء مدة خدمته ما لم يكن قد باع قائد الجيش عن عزمه على
ذلك كتابة قبل ثلاثة اشهر فاذا تمخض عن تبايغه يعتبر بانه
تقرب بدون مأذونية ويسقط حقه من الراتب المستحق
له عندئذ .

١٥ - الفصل لاسباب صحية - يجوز فصل اسي
ضابط او صف ضابط او جندي في اي وقت من الاوقات
اناء مدة خدمته اذا شهد مجلس طبي بانه ليس اهلا للخدمة
في الجيش العربي نظراً لضعف في عقله او جسمه .

١٦ - اعتبار افراد الجيش العربي في الوظيفة دائماً
وليس لم الحق بتعاطي خدمة اخرى - تطبيقاً لاحكام هذا
القانون يعتبر كل فرد من افراد الجيش العربي دائماً في الوظيفة
ويجوز استغنامه في اي وقت وفي اية ناحية من انحاء الشرق
العربي ولا يحق له ان يعمل اي عمل او يقوم بواجبات
كان نوعها خلافاً لمقتضى عليه هذا القانون ما لم يصرح له قائد

هكذا هذه الامور

على انه يجوز محاكمة المتهم من قبل ضابطه اذا قبل بذلك وكان الجرم غير مهم وبهذه الحالة يحق للضابط ان يفرض عقوبة واحدة او اكثر من العقوبات الآتية :-

(أ) غرامة لا تتجاوز راتب ٧ ايام

(ب) حجز في الشكينة لمدة لا تتجاوز ٧ ايام

(ج) التوبيخ

(٣) - اذا اتهم احد الضباط بارتكاب جرم تجري التحقيقات بمقه على نفس الكيفية من قبل ضابط ارفع منه درجة ويرفع الامر الى قائد الجيش الذي يجوز له ان يفرض عقوبة واحدة او اكثر من العقوبات التالية :-

(١) التوقيف مع حسم الراتب لمدة لا تتجاوز ١٤ يوما

(٢) الحجز لمدة لا تتجاوز ٢٨ يوما مع حسم الراتب

(٣) الحرمان من الاجازة

(٤) التوبيخ

(٤) - يجوز لقائد الجيش العربي ان يأمر بمحاكمة المتهم امام مجلس تأديبي فيما اذا رأى ان الجرم الذي ارتكبه احد افراد الجيش العربي يستوجب عقوبة اشد من العقوبات التي اعطيت له الصلاحية بفرضها .

١٨ - الجرائم الاشد خطراً - (١) يجوز ان يوضع تحت الحفظ اي فرد من افراد الجيش العربي الذي يرتكب جرماً او اكثر من الجرائم المبينة ادناه :

(أ) يشرع في اية فتنة او يثيرها او يعاون او يجرّس على ايقاعها .

(ب) يسبب وقوع اية فتنة او اضطراب معها كان او يشترك بها .

(ج) ان كان في اي اجتماع عربي الى اقتصاد فتنة ولم يبذل قصارى جهده لمنع هذا الاجتماع

(د) ان لم يبلغ ضابطه الاعلى حالا خبر وقوع اية فتنة او ثورة او شغب او هيجان اهلي ينوي ايقاعه مع علمه بذلك (هـ) يضرب ضابطه الاعلى في اثناء قيامه بواجباته او يستعمل الشدة معه .

(و) يفر من القوة او يساعد او يجرّس اي فرد من افراد الجيش العربي على الفرار

(ز) ان كرر ارتكاب الجرائم خطرة الشان عند الامن والنظام .

(٢) - يجوز لاي ضابط اعلى رتبة من الشخص المتهم ان يجري التحقيقات عن صحة التهم المستندة اليه بمقتضى هذه المادة وتجري هذه التحقيقات كمناسبة على انه يجوز ان تؤخذ الشهادة بعد تخليف الزمين ثم ترسل اوراق التحقيق الى قائد الجيش العربي الذي يأمر بتشكيل مجلس تأديبي لاجل محاكمة المتهم اذا ثبت وجود ادلة اولية ضده .

(٣) - اذا وجد المتهم مجرماً يجب طرده من الجيش العربي علاوة على العقوبة التي يكون قد نالها

١٩ - مجالس التأديب - يلتئم المجلس التأديبي بامر من قائد الجيش العربي ويكون مؤلفاً من رئيس المجلس ومن عضوين على الاقل واذا كان المتهم ضابطاً يجب ان يكون رئيس المجلس حاكماً ادارياً من الدرجة الاولى او قائد منطقة شرط ان لا يكون المتهم نائباً له مباشرة وفي خلاف ذلك يجب ان لا يكون رئيس المجلس من رتبة دون رتبة رئيس والاعضاء من رتبة دون رتبة المتهم وان يكون قد مضى على تعيينهم في رتبة الضباط مدة تزيد عن سنة

٢٠ - القصاص المعطى من قبل المجلس التأديبي - يحق للمجلس التأديبي ان يفرض عقوبة او اكثر من العقوبات الآتية :-

« ١ » السجن لمدة لا تزيد عن سنتين

« ب » الطرد من الجيش العربي

« ج » فقدان التقدمية في رتبته

« د » فيما اذا كان ضابطاً فيالتوبيخ البسيط اوالتأنيب الشديد

« هـ » فيما اذا كان صف ضابطاً فيتنزيل رتبته اواعادته لرتبة جندي

« و » الحرمان من الراتب لمدة لا تزيد عن الثلاثة شهور

« ز » التوقيف بعد فقدان المعاش لمدة لا تزيد عن ثلاثة شهور

« ح » اي عقاب يمكن فرضه من قبل قائد الجيش اجمالاً

٢١ - التأنيب - يعرض قرار المجلس التأديبي او حكمه على قائد الجيش لاجل تأنيبه ويجوز له عند ذلك اما ان يؤيد نفس القرار او احكم او يامر بتنقيحه او يلغي الادانة او يلطف او يبدل او يتجاوز عن او يوقف الحكم

٢٢ - صلاحيات المجلس التأديبي وصلاحيات الضباط الذي يدير الاجراءات التأديبية - « ١ » ان المجلس التأديبي او الضابط الذي يدير الاجراءات التأديبية بحسب نص هذا

هذا القانون يتمتع له الصلاحيات التالية :

« ١ » يطلب اي شخص ساكناً في شرق الاردن ان يحضر او يهمل في شهادة او يقدم اوراق بعبارة او يستنطقه كشاهد او ليطالب منه ان يبرز اية اوراق يميزته ماعداً في حالات استثنائية عادلة

« ب » يصدر مذكرة بوجوب حضور اي شخص يكون تأخر عن الحضور بدون سبب معقول بند ان يكون قد طلب اولاً وان يفرم هكذا شخص مبلغاً لا يزيد عن الخمسين

« ج » يطلب ان تعطى افادة اي شاهد بعد حلفه باليمين

(د) يفرم اي شخص الذي يرفض حين الطلب انعطافاً

افادة مع الجنان او يرفض ان يقدم في مستندات بدون سبب معقول يبلغ لا يزيد عن الخمسة جلسات

(٢) - القرارات التي تفرض بموجب نصوص هذه المادة تحصل بنفس الطريقة التي تحصل بها القرارات المفروضة من قبل محكمة شرعية

(٣) - اي شخص تعطى عمداً شهادة زور امام مجلس تأديبي او امام ضابط يدير اجراءات تأديبية يحسب نفي هذا القانون بخصوص امر يظهر ان يكون عرضة عند الادانة

للعقوبات المبينة في قانون الجزاء

(٤) - جميع الاجراءات التي هي من النوع التأديبي والتي تخضع بموجب نصوص هذا القانون تدون وتوقع عليها من قبل الضابط الذي يديرها اما اذا جرت في منطقة المجلس

تأديبي فانه يوقع عليها من قبل رئيس المجلس

٢٣ - الاجراءات الجنائية ضد افراد الجيش العربي - (١) جانباً تجري اجراءات جنائية ضد اجراءات افراد الجيش العربي فلا يجب ان يتخذ اجراءات تأديبية اخرى على من يقرر نهائياً في الاجراءات الجنائية الا انه يجوز كف يد الضاحق المذكور عن العمل بامر من قائد الجيش

من (٢) لا تباين احد افراد الجيش العربي من تهمة جنائية فانه لا يفي من الاجراءات الجنائية بمسبب تصرفه في المسألة

واذا عرفت ذلك فالتجسس على الجاني او يامر بان تؤخذ اجراءات تأديبية بمقتضى احكام هذا القانون

٢٤ - على افراد الجيش العربي ان يمتثلوا لاجراءات الامن والاطاعة عند انصافهم عن الخدمة

٢٥ - افراد الجيش العربي المنفصل عن الخدمة ان يتسلموا الاجازات ما به منصوص في الاجازات والملازمين وغيرهم من الاجازات اللازمة

لقيام بواجباتهم اذا لم يكن قد تسلمها

٢٦ - افراد الجيش العربي المنفصل عن الخدمة ان يتسلموا الاجازات

٢٧ - افراد الجيش العربي المنفصل عن الخدمة ان يتسلموا الاجازات

٢٨ - افراد الجيش العربي المنفصل عن الخدمة ان يتسلموا الاجازات

هكذا هذا النص

قبل قاضي صلح بغرامة لا تتجاوز ٢٠ جنيتها وإذا كان قد اتلف إحدى هذه المواد تصدأ أو يتهاون منه يجازى علاوة على ذلك بالحبس مدة لا تتجاوز ثلاثة أشهر .

٢٥ - قطع الراتب لفقدان الأسلحة - (٢) كل فرد من أفراد الجيش العربي اتلف أو اضاع أسلحة أو البسة أو سواها من الاموال الاميرية يجوز القطع من راتبه الى ان يدفع نفقات تصليحها أو ممن غيرها بدلا منها فضلا عن اية عقوبة تعطل له بموجب نص هذا القانون .

٢٥ - طريقة استيفاء الغرامات - جميع الغرامات المفروضة على أفراد الجيش العربي التي تسقط حقوقهم فيها بمقتضى هذا القانون تحصل بطريقة الاستقطاع من راتب المجرم المستحق له في تاريخ ارتكاب الجرم وما يستحق له بعد ذلك وتدفع لصندوق خاص يطلق عليه اسم صندوق الجيش العربي وما يستقطع من الراتب لقاء اية غرامة أو اسقاط حق في الراتب يعود لرأي قائد الجيش بشرط ان لا يزيد ذلك الاستقطاع في الشهر عن نصف راتب المجرم الشهري .

٢٦ - الحرمان من الراتب - (١) لا يستحق لاي فرد من أفراد الجيش العربي راتب ما عن أي يوم تغيب فيه بلا اجازة أو عن أي مدة قضائها في السجن (٢) كل فرد من أفراد الجيش العربي جرى توقيفه عن العمل أو تحت المحاكمة يسمح له ان يقبض قسما من راتبه لا يقل عن النصف كما يرعى القائد موافقا اعتبارا من تاريخ توقيفه الى تاريخ تهرئه أو اذنته فاذا تبرأ يدفع له الراتب الذي يستحقه كاملا .

(٣) لا تتعد مدة التغيب أو الحبس أو التوقيف يوما كاملا عملا بنص هذه المادة ما لم تكن قد استغرقت ست

ساعات متوالية أو أكثر سواء أكانت كلها في يوم واحد أو قسم منها في اليوم الواحد والآخر في اليوم الثاني . (٤) متى تجاوزت مدة التغيب أو الحبس أو التوقيف ست ساعات متوالية كما ذكر اعلاه ولكنها لم تتجاوز ٢٤ ساعة فلا تحسب أكثر من يوم واحد ولكن اذا تجاوزت المدة الاربع والعشرين ساعة فكل اربع وعشرين ساعة أو اسية قسم منها ماعدا الاربع والعشرين ساعة الاولى يعتبر يوما كاملا الفصل الرابع

(في واجبات وسمطات افراد الجيش العربي

٢٧ - المعلومات امام حكام الصالح - (١) يخول افراد الجيش العربي جميع السلطات والامتيازات والاعفاءات المائدة لوظيفة مأمورين الامن السام أو البوليس وعليهم ان يقوموا بجميع الواجبات والمسؤوليات المترتبة على تلك الوظيفة وذلك بمقتضى أي قانون نافذ المعمول بشرفي الاردن (٢) ومن واجب أي فرد من افراد الجيش العربي بوجه خاص ان يقوم بالواجبات التالية دون ان يقلد ذلك من السلطات المذكورة اعلاه

حفظ النظام في الطرق (١) ان يحفظ النظام في الطرق والشوارع العمومية والارصفة والاساكن وجميع الاماكن العمومية وارصفة محطات السكة الحديدية والمرافق والانهر والقرع والبحيرات الداخلية وان يمنع عرقلة حركة السير اثناء التجمعات والمواكب في الطرق والشوارع العمومية أو بالقرب من اماكن العبادة في اثناء اقامة الصلاة أو في الاحوال التي يقع ازدحام في طريق أو شارع أو رصيف أو اسكة أو يمر قل السير فيها

(ب) ان ياخذ علما بالجرائم التي ترتكب في الطرق العادية والسلطانية والشوارع العمومية والاماكن الاخرى

يقبض عليه بدون مذكرة جلب من قبل أي ضابط أو صف ضابط أو جندي

ويعاقب بعد اذنته من قاض بغرامة لا تتجاوز ٥٠ جنيتها مصر يا أو بالحبس مدة لا تتجاوز ستة اشهر أو بكلا العقوبتين ٢٩ - المعاقبة بمقتضى القوانين الاخرى - لا يوجد في هذا القانون ما يمنع من محاكمة المجرم بمقتضى قانون الجزاء أو أي قانون أو نظام اخر فيها اذا كان الجرم يستوجب عقوبة اشد من العقوبات المذكورة في هذا القانون بشرط ان لا يعاقب الشخص مرتين

الفصل السادس

« شتي »

٣٠ - الادعاء بالقيام بالعمل بمقتضى مذكرة - اذا اقيمت اية دعوى أو مرافعة أو اتخذت اية اجراءات بحق أي فرد من أفراد الجيش العربي عن عمل قام به بصفته هذه فيحق له ان يدافع عن نفسه انه قام بذلك العمل بمقتضى السلطة المخولة له بموجب مذكرة اصدرها اليه القاضي ويثبت هذا الدفاع بابراز المذكرة مضامة من القاضي وتخضع المحكمة عندئذ للمدعي عليه بالرغم عن أي نقص في صلاحية القاضي وليس من الضروري اثبات توقيع القاضي الا اذا كان لدى المحكمة ما يدعوها للاشتباه في صحته بشرط ان لا يؤخر ما جاء بهذه المادة في الاجراءات القانونية التي يمكن للمدعي ان يتخذها بحق من اصدر تلك المذكرة

٣١ - وضع انظمة من قبل القائد - لقائد الجيش العربي ان يضع انظمة بشأن الامور التالية وله ان ينفذها او ينفذها « ا » الاماكن التي يقطن فيها افراد الجيش العربي « ب » الخدمات الخاصة التي يقوم بها افراد الجيش العربي « ج » بيان الجرائم الخفية بالانضباط العسكري

المصوص عنها في قانون الجزاء أو في أي نظام أو قانون صادر من السلطات النونية أو بمخالفة تلك الانظمة والقوانين الاموال الغير مدعى بها - (ج) ان يستلم الاقطاعات غير المدعى بها والتي يجري التصرف بها بموجب المادة ٣١ توقيف المشتبه بهم وفتحهم - (د) ان يوقف ويفتش أي شخص اشتبه به اشتباها معتقولا بانه يقتني أو يحمل اموالا سروقة أو اية مواد ممنوعة حيازتها قانونيا

الباب الخامس

(الجرائم المتعلقة بمأموري البوليس)

٢٨ - التدخل مع مأموري البوليس واتخاذ سلطتهم بصورة غير قانونية - كل من ارتكب الافعال الاتية : أي - « ا » حاول تخرىض احد افراد الجيش العربي على القيام بعمل ليس من واجبه القيام به سواء كان بتهديده أو اعطائه رشوة أو هدية أو بآية طريقة اخرى

« ب » حفظ أو اشترى أو بادل أو استلم من أي فرد من افراد الجيش العربي أو أي شخص فار منه اية اسلحة أو البسة أو مهمات أو ذخيرة جهزت لاستعمال الجيش العربي وهو عالم بذلك أو اغرى أو حرص أي فرد من افراد الجيش العربي أو فار على بيعها أو اخفائها أو التصرف بها واستخدم من قبله ليبيعها أو التصرف بها أو اخفائها أو وجدت هذه الاسلحة أو البسة أو المهمات أو الذخيرة في حيازته وعجز عن اعطاء ادلة كافية عن كيفية وصولها اليه

« ج » ارتدى اية بدلة أو ملابس أو حمل مهمات أو اسلحة تشبه تلك المعينة لاستعمال الجيش العربي مع انه ليس من افرادة مما يجعل الجمهور يتقربانه من افراد الجيش العربي « د » من لم يكن من افراد الجيش العربي ويدعي بذلك أو يعمل عملا يجعل الجمهور ان يظن انه من افراد الجيش

« د » كيفية التصرف بالقطاعات او الاموال غير المدعى بها
« ه » منح الاجازة لافراد الجيش العربي
« و » دفع الملاوات ورواتب التفوق والسلوك الحسن
« ز » اي امر يتعلق برفاهة وكفاءة القوة
« ح » اقرار نظام الجيش العربي
« ط » ترقية افراد الجيش العربي
« ي » حراسة الاموال العمومية والاوقاف العمومية
المعدة لاستعمال الجيش العربي
« ك » اي امر اخر يخول القانون له حق اصدار نظام
بشأنه
٢٠-٢-١٢٧

المنكر تير العام قاضي القضاة وناظر العدلية رئيس النظار
طريف العارف حسان الدين حسين خالدي الهدى
مدير المعارف مدير التافة محافظ الآثار
عبد الرحمن التريب
فان كان الحاكم الشرعي بهذا تأسيسها حتى اليوم في
تحكيم على اصبح الاقوال من مذهب في حقيقة رحمه الله
وحيث يوجد في اقوال المذاهب المختلفة ما يوافق احتياج
المصير ويلزم معاللات الناس وان ابقاء الحاكم مقتسدة في
الرجوع الى الكتب الفقهية ذات الملاحية الإضافية الذي يولي
التي لا يستطيع استخراج الاحكام الصحيحة منها الا بصرف
سنتين طويلة في دروسها من لا يتيسر للجميع من كان تفاوت
الفهم يفضي باختلاف كثير في المبادئ التي كان يحكم بها
مع انها تهتفي من مصير واحد في هذه المسألة
ولما كانت لكثرة المبادئ التي عليها يولد العمل في

قانون حقوق العائلة - النكاح والافتراق

(الباب الاول)

الفصل الاول في الخطبة

المادة ١ - لا ينقد النكاح بالخطبة ولا بالوعد
٢ - اذا امتنع احد الزوجين او توفي بعد الرضا بالزواج
وقبل عقد النكاح فان كان ما اعطاه من اصل المهر موجودا
يجوز استرداده عينا وان كان قد تلف يجوز استرداده بدلا
اما الاشياء التي اعطاها احدهما الاخر على طريق الهدية فتجري
عليها احكام الهبة
٣ - يشترط في اهلية النكاح
٤ - لا يجوز نكاح المجنون ما لم يكن ثمة ضرورة
فاذا وجدت ضرورة لذلك يقصد نكاحها من قبل وليها
٥ - الولي في النكاح هو العصبه بنفسه على الترتيب
٦ - يشترط في اهلية الولي للنكاح ان يكون مكفلا فلا
ولاية للمجنون والمتره على احد اصلا

الباب الثاني

الفصل لاول - في المنوع نكاحهم

٧ - لا يجوز زواج منكوبة آخر ولا معتدته
٨ - من كان له اربع زوجات منكوبات فلا يجوز
زواجه بامرأة اخرى
٩ - ليس لمن طلق زوجته ثلاثا ان يتزوج بها ما دامت
البيتنة الكبرية قائمة
١٠ - لا يجوز الجمع بين امرأتين بينهما حرمة النسب
او الرضاع ويعلم ذلك بان تكونا بحيث لو فرضت اي واحدة
منها ذكرا لا يجوز نكاحها الاخرى كالاختين مثلا
لما لو كانتا بحيث لو فرضت واحدة منها ذكرا لم يجز نكاحها
الاخرى ولو فرضت الثانية ذكرا جاز نكاحها الاخرى
كلبت وزوجة الاب فهاتان يجوز الجمع بينهما
١١ - لا يجوز تزوج الرجل بامرأة ذات رحم محرم
منه وهذه النساء على اربعة اصناف :
(الاول) الرجل وجداته (الثاني) بناته وحفيداته
(الثالث) اخواته وبنات اخواته وحفيداتهم مطلقا
(الرابع) عماته وخالاته مطلقا
١٢ - كالا يجوز على التأيد تزوج الرجل امرأة ذات
رحم محرم منه كما هو مبين في المادة السابقة لا يجوز على التأيد
ايضا تزوجه امرأة بينه وبينها قرابة رضاع
المادة ١٣ - يحرم على التأيد تزوج امرأة بينه وبينها
مصاهرة وهذه النساء على اربعة اصناف (الاول) زوجات
اولاد الرجل واحفاده (الثاني) والدة زوجته وجداتها مطلقا
(الثالث) زوجات اب الرجل وزوجات اجداده (الرابع)
دوابه اي بنات زوجته وبنات اولاد زوجته واحفاد زوجته
ويشترط في الضنف الرابع الدخول بالزوجة والدخول بالمعد

القاسد يوجب خزمة المصاهرة

الباب الثالث - الفصل الاول

١٤ - يشترط في صحة النكاح حضور شاهدين مكلفين
وتحوز شهادة اصول الخاطب والمخطوبة وفروعها على العقد
١٥ - يقصد النكاح بايجاب وقبول من الزوجين او
وكيلهما في مجلس النكاح
١٦ - يكون الايجاب والقبول في النكاح بالفاظ صريحة
كالانكاح والتزويج
١٧ - يحضر اثناء العقد الحاكم الشرعي الموجود في محل
اقامة احد الزوجين او نائبه الذي يؤذن له بورقة اذن مخصوصة
وينظم الحاكم او نائبه ورقة العقد ويسجلها
الفصل الثالث - في الكفاءة
١٨ - يشترط في لزوم النكاح ان يكون الرجل كفوا
للمرأة في المال والحرفة وما مائل ذلك من الاحوال فالكفاءة
في المال هي ان يكون الزوج قادرا على اعطاء المهر المعجل
وتشارك نفقة الزوجة والكفاءة في الحرفة هي ان تكون
التجارة او العمل الذي يمارسه الزوج متقاربا في الشرف مع
تجارة اولياء الزوجة واعمالهم المعاشية
١٩ - تراعى الكفاءة اثناء العقد فاذا زالت بعده فلا
تضر في النكاح
٢٠ - اذا انكرت الكبيرة التي يجوز نكاحها ان يكون
لها ولي وزوجت نفسها من اخر ينظر فان كانت زوجت
نفسها من كفوء لم العقد ولو كان مهر دون مهر المثل وان
كانت زوجت نفسها من غير كفوء فللولي مراجعة الحاكم
وفسخ النكاح
٢١ - اذا زوج الولي الكبيرة برضاها لرجل لا يمان
كلاهما كفايته ثم تبين انه غير كفوء فلا يبقى لاحد منهما

نفقة حنة الجمل

حق الاعتراض اما اذا اشترطت الكفائة حين العقد او اخير الزوج انه كفوء ثم تبين اخيرا انه غير كفوء فلكل منهما مراجعة الحاكم وفسخ النكاح

٢٢ - رضا احد الاولياء المتساويين في الدرجة يستطحق حق اعتراض الآخرين كذلك رضا الولي البعيد عند غياب الولي الاقرب يستطحق حق اعتراضه

٢٣ - ثلثا حكم فسخ النكاح بسبب عدم الكفائة قبل ظهور الحمل لا بعده رضا الولي صراحة ودلالة يستطحق الفسخ

الباب الرابع

الفصل الاول - في فساد النكاح وبطلانه

٢٤ - اذا كان الطرفان غير حائزين على شرائط الاهلية حين العقد يكون النكاح فاسدا

٢٥ - اذا كانت احدى المرأتين المذنوعة المجمع بينهما بمقتضى المادة المباشرة في عصمة احد فلا يجوز نكاح اختها ويكون نكاحها فاسدا

٢٦ - نكاح احدى النساء المبينة حرمة نكاحهن في المواد ١٢٤٨، ١٢٤٩، ١٢٥٠، ١٢٥١، ١٢٥٢ فاسد

٢٧ - النكاح الذي يعقد بلا شهود فاسد

٢٨ - النكاح الواقع بالاكراه فاسد

٢٩ - تزوج غير المسلم بالمسلمة باطل

٣٠ - اذا كان احد الطرفين حين العقد غير حائز شرائط الاهلية المبينة في الفصل الثاني من الباب الاول فالنكاح فاسد واذا اشترط في العقد شرط نافذ لاحد الطرفين وجبت مراعاته والافسد النكاح واذا كان الشهود الحاضرون في عقد النكاح غير حائزين للاوصاف المطلوبة يكون النكاح فاسدا

الباب الخامس

الفصل الاول - في احكام النكاح

٣١ - يلزم للزوجة على الزوج المهر والنفقة بمجرد انعقاد النكاح عقدا صحيحا ويثبت بينهما حق التوارث

٣٢ - يجبر الزوج على تهيئة مسكن شرعى مع جميع لوازمه لزوجه في المثل الذي يختاره هو

٣٣ - تجبر الزوجة بعد قبض المهر المعجل على الاقامة في دار زوجها التي هي مسكن شرعى والسفر معه ان اراد السفر الى بلدة اخرى اذا لم يكن ثمة مانع

٣٤ - ليس للزوج ان يسكن اهله واقارب به بدون رضا زوجته في المسكن الذي هياه لها او ولده غير المميز كما ليس للزوجة ان تسكن معها اولادها بدون رضا زوجها

٣٥ - على الزوج ان يحسن المعاشرة مع زوجته وعلى المرأة ان تطيع زوجها في الامور المباحة

٣٦ - على الرجل الذي له اكثر من زوجة واحدة ان يعدل ويساوي بينهما

٣٧ - النكاح الباطل على الاطلاق سواء وقع به دخول او لم يقع والنكاح الفاسد الذي لم يقع به دخول لا يغيران حكما اصلا بناء عليه لا تثبت بين الزوجين احكام النكاح الصحيح كالنفقة والنسب والعدة وحرمة المصاهرة والارث

٣٨ - اذا وقع في النكاح الفاسد دخول يلزم فيه المهر والعدة ويثبت النسب وحرمة المصاهرة فقط ولا تلزم بقية الاحكام كالنفقة والارث

٣٩ - بقاء الزوجين على الزوجية في النكاح الباطل والفاسد ممنوع فاذا لم يفرقا يفرق الحاكم بينهما عند الحاجة

الباب السادس

الفصل الاول - في المهر

٤٠ - المهر مهران مهر مسمى وهو الذي يسميه الطرفان قليلا كان او كثيرا ومهر المثل وهو مهر امثال

الزوجة واقربانها من اسرة ابينا واذا لم توجد لها امثال من قبل ابينا فمهر امثالها واقربانها من اهالي بلديها

٤١ - يجوز تسجيل المهر المسمى وتاجيله كلا او بعضا

٤٢ - اذا عين مدة للمهر المؤجل فليس للزوجة المطالبة به قبل حلول الاجل ولو وقع الطلاق اما اذا توفى الزوج فيسقط الاجل واذا لم يكن الاجل معينا عد موجلا الى وقوع الطلاق او وفاة احد الزوجين

٤٣ - اذا سمي مهر في العقد الصحيح لزم ادائه كاملا بوفاة احد الزوجين او بالطلاق بعد الخاتمة الصحيحة اما اذا وقع الطلاق قبل الوطء او الخاتمة الصحيحة لزم نصف المهر المسمى واذا وقع الافتراق من قبل الزوجة كما لو طلب الولي التفريق بسبب عدم الكفائة يستطحق المهر كله

٤٤ - اذا لم يسم المهر في العقد الصحيح او سمي وكانت هذه التسمية فاسدة يلزم مهر المثل بوفاة احد الزوجين او بوقوع الطلاق بعد الخاتمة الصحيحة اما اذا وقع الطلاق قبل الخاتمة الصحيحة تلزم المتعة وتعين حسب العرف والمادة على شرط ان لا تتجاوز نصف المهر

٤٥ - اذا وقع الافتراق بعد الدخول في العقد الفاسد ينظر فان كان المهر قد سمي يلزم الاقل من مهرى المسمى والمثل وان كان المهر لم يسم او كان فاسدا يلزم مهر المثل بالتمام المبلغ اما اذا وقع الافتراق قبل الدخول لا يلزم المهر اصلا

٤٦ - اذا وقع خلاف في تسمية المهر ولم تثبت التسمية يلزم مهر المثل ولكن اذا كان الذي ادعى التسمية هي الزوجة فالمر لا يتجاوز العقد او الذي ادعته واما اذا كان المدعي هو الزوج فالمر لا يكون دون العقد او الذي ادعاه

٤٧ - اذا اختلف في مقدار المهر المسمى وادعى الزوج مقدارا متعارفا في المهر فالقول قوله

٤٨ - اذا تزوج احد في مرض موته ينظر فان كان المهر المسمى مساويا لمهر مثل الزوجة تأخذه الزوجة من تركته تزوج وان كان زائدا عليه فيجري في الزيادة حكم الوصية

٤٩ - المهر هو مال الزوجة فلا يجبر على عمل الجهاز منه

٥٠ - لا يجوز لابي الزوجة او احد اقاربها ان يأخذ من الزوج دراهم او اي شيء كان مقابل تزويجها او تسليمها

الفصل الثاني - في النفقة

٥١ - النفقة تكون لازمة الاداء بالقدر الذي تراضى عليه الزوجان او يحكم الحاكم ويجوز تزويدها وتقيصها بتغير الاسعار او تبدل احوال الزوجين من حيث العسر والبسر او اذا تحقق انها دون حد الكفاية او زائدة عنه

٥٢ - النفقة تكون معجلة بالتعجيل واذا حدث وفاة او طلاق بعد ان استوفيت الزوجة وكانت موجودة في يدها عينا فلا يجوز استردادها

٥٣ - اذا امتنع الزوج الحاضر عن الاتفاق على زوجته وطلبت الزوجة النفقة يقدر الحاكم لها نفقة على حسب حال الطرفين اعتبارا من يوم الطلب ويامر بدفعها سلفا للايام التي يعينها

٥٤ - المدة التي تمر قبل تقدير نفقة لها تكون نفقة ساقطة

٥٥ - اذا عجز الزوج عن الاتفاق على زوجته وطلبت الزوجة لها نفقة يقدر الحاكم لها نفقة اعتبارا من يوم الطلب على ان تكون دينيا ذمتها وبان للزوجة ان تستدين على حساب الزوج

٥٦ - اذا نفى الزوج وترك زوجته بلا نفقة او سافر الى محل بعيد او قريب او فقد يقدر الحاكم نفقة اعتبارا من يوم الطلب بناء على البيئة التي تقبها الزوجة على قيام الزوجية بينهما بعد ان يحلفها البين على ان زوجها لم يتركها نفقة وعلى انها الان ليست ناشرة ولا مطلقة انفقت عندها

٥٧ - في الاحوال التي يؤذن فيها من قبل الحاكم

للزوجة المعسرة بالاستدانة بمقتضى المواد السابقة يلزم على من يكلف بنقلها فيما لو فرضت غير ذات زوج ان يقرضها عند الطلب ويكون له في المستقبل حق الرجوع على الزوج فقط اما اذا كانت الزوجة استدانته من اجنبي فللداين الخيار ان شاء طالب الزوجة وان شاء طالب الزوج

٥٨ - اذا كان للزوج انائب مال في يد آخر او في ذمته وافر المستودع او المتدين بوجوه مال للزوج في يده او في ذمته وافر بالزوجية ايضاً او اثبتت الزوجة ذلك بالبينه عند انكاره يقدر الحاكم لها نفقة اعتباراً من يوم الطلب على ان تعطى من ذلك المال او من ثمنه وذلك بعد ان يحلفها اليمين على ان الزوج لم يترك لها نفقة وانها الان ليست ناشرة ولا مطلقة منقضية العدة

٥٩ - المقدار المستحق من النفقة التي قدرت بالقضاء او الرضا لا يسقط بالطلاق او بوفاة احد الزوجين . اما المقدار الذي لم يستند به الحاكم يسقط بالشوز

٦٠ - اذا نشرت الزوجة وتركت دار زوجها وذهبت او كانت البار لها فتمت زواجها من الدخول قبل ان تطلب نقلها الى دار اخرى تسقط النفقة مدة هذا الشوز . اما اذا منعته من دخول دارها بعد ان نهبت عليه بلزوم نقلها الى مسكن شرعي فلا تعد اذ ذلك ناشرة ولها النفقة

الباب السابع - في الافتراق

الفصل الاول - في احكام عامة

٦١ - يكون الزوج اهلاً للطلاق اذا كان مكافاً

٦٢ - منحل الطلاق هي المرأة المعقود عليها بنكاح صحيح او المبتدعة والزوجة التي فسح نكاحها ليست منحل الطلاق ولو في عدتها

٦٣ - تباين الطلاق بالشروط صحيح

٦٤ - اضافة الطلاق الى الزمان المستقبل صحيحة

٦٥ - يملك الزوج على زوجته ثلاث طلاقات

٦٦ - يقع الطلاق بالالفاظ الصريحة والالفاظ الكتابية المتعارفة بحكم الصريح . اما وقوع الطلاق بالالفاظ الكتابية غير المتعارفة فتوقف على نية الزوج . واذا اختلف الطرفان في نية الزوج للطلاق يصدق الزوج بيمينه

٦٧ - على الزوج الذي يطلق زوجته ان يعلم الحاكم بذلك

الفصل الثاني - في الطلاق الرجعي والبارئ

٦٨ - اذا طلق احد بلقظ صريح زوجته بالنكاح الصحيح بعد الدخول بها يقع الطلاق رجعياً

٦٩ - الطلاق الرجعي لا يزيل الزوجية في الحال وللزوج حق الرجوع الى زوجته اثناء العدة قولاً او فعلاً وهذا الحق لا يسقط الا بالاستقاط

٧٠ - اذا رجع الزوج اثناء العدة يكون قد ابقى النكاح الذي لم يزل موجوداً ولا يتوقف رجوعه على رضا الزوجة ولا يلزم مهر جديد

٧١ - الرجوع المعلق على شروط وانضاف لزمان مستقبل غير صحيح

٧٢ - الرجوع بعد الطلاق الرجعي الاول صحيح كما هو صحيح بعد الطلاق الرجعي الثاني اما الطلاق الثالث فتحصل به اليقونة الكبرى

٧٣ - اذا طلق احد زوجته بالنكاح الصحيح قبل الدخول يقع الطلاق بائناً

٧٤ - الطلاق البائن يزيل الزوجية في الحال والطلاق البائن المذكور سواء كان بطلقة او طلقين لا يمنع تجديد النكاح اما بعد الثلاث طلاقات فتحصل به اليقونة الكبرى

٧٥ - اليقونة الكبرى تزول بتزوج الزوجة زوجاً اخر

بعد انقضاء عدتها لا بقصد التحليل وتحل للاول بمداقترانها من الثاني بشرط الدخول ومروور العدة

الفصل الثالث - في خيار التفريق

٧٦ - المرأة الساتة من كل عيب يحول دون الدخول اذا اطلمت على ان في زوجها علة تحول دون الدخول لها ان ان تراجع الحاكم وتطلب تفريقها من ذلك الزوج . اما طلب المرأة التي فيها عيب من العيوب لا يسمع . كذلك ليس للزوجة التي دخل بها حق الخيار بسبب العيب الحادث من هذا القبيل

٧٧ - الزوجة التي تطلع قبل عقد النكاح على عيب زوجها المانع من الدخول عدا العلة او التي ترضى بعد النكاح بالعيب الموجود مهما كان يسقط حق خيارها . اما الاطلاع قبل النكاح على العلة فلا يسقط حق الخيار

٧٨ - اذا راجعت الزوجة الحاكم كما هو محرم في المواد السابقة ينظر فان كانت العلة غير قابلة للزوال يحكم بالتفريق بينهما في الحال وان كانت قابلة للزوال يهل الزوج ستة اعتباراً من زمان المرافعة ومن وقت براء الزوج ان كان مريضاً واذا مرض احد الزوجين اثناء الاجل مدة قليلة كانت او كثيرة بصورة تمنع من الدخول او غابت الزوجة فالدة التي تمر على هذا الوجه لا تحسب من مدة الاجل . لكن غيبة الزوج وايام خيض الزوجة تحسب فاذا لم تندفع العلة في هذه المدة وكان الزوج غير راض بالطلاق والزوجة مصرة على طلبها يحكم الحاكم بالتفريق فاذا ادعى الزوج في بدأ المرافعة او في ختامها التقرب ينظر فان كانت الزوجة ثيباً فالقول قول الزوج مع اليمين فان كانت بكرأ فالقول قولها بلا يمين

٧٩ - اذا اطلمت الزوجة بعد النكاح على وجود علة في الزوج من الملل التي لا يمكن التمام معها بلا ضرر او عذبت به اخبرها هكذا علة فللزوجة ان تراجع الحاكم وتطلب فسخ نكاحها

منه فان كان يومل زوال تلك العلة يؤجل الحاكم الفسخ سنة فاذا لم تزل العلة في خلال هذه المدة وكان الزوج غير راض بالطلاق والزوجة مصرة على طلبه يحكم الحاكم بالفسخ اما وجود عيب كالعمى والرج في الزوج فلا يوجب التفريق

٨٠ - اذا جن الزوج بعد عقد النكاح وراجعت الزوجة الحاكم طالبة تفريقها يؤجل الحاكم التفريق لمدة سنة فاذا لم تزل الجنة في هذه المدة وكانت الزوجة مصرة يحكم الحاكم بالتفريق

٨١ - خيار الزوجة غير فوري في الاحوال التي لها بها الخيار فلها ان تؤخر الدعوي او تتركها مدة بعد اقامتها

٨٢ - اذا جدد الطرفان العقد بعد التفريق وفقاً للمواد السابقة فليس للزوجة حق الخيار في الزواج الثاني

٨٣ - اذا اختلى الزوج او سافر الى محل بعيد مدة المعسر او اقل منها ثم غاب وانقطعت اخباره واصبح تحصيل نفقة الزوجة منه متعذراً وطلبت الزوجة تفريقها يحكم الحاكم بالتفريق بينهما بعد بذل الجهد في البحث والتحري

٨٤ - اذا راجعت الحاكم الزوجة التي غاب زوجها وكان زوجها قد ترك لها مالا من جنس النفقة وطلبت منه تفريقها يجري الحاكم التحقيقات بحق ذلك الشخص فاذا بس من الوقوف على خبر حياته او مماته يؤجل الامر اربع سنوات اعتباراً من تاريخ البأس فاذا لم يمكن اخذ خبر عن الزوج المفقود وكانت الزوجة مصرة على طلبها تفريق الحاكم بينهما واذا كان الزوج غائباً في دار الحرب يفرق الحاكم بينهما بعد مرور سنة اعتباراً من رجوع الفريقين المتحاربين واسراهم الى بلادهم وعلى كلتا الحالتين فالزوجة تعدد عدة الوفاة اعتباراً من تاريخ الحكم

٨٥ - اذا تزوجت المرأة التي حكم تفريقها وفقاً للمواد السابقة بشخص اخر ثم ظهر الزوج الاول فلا يفسخ النكاح الاخير

نفقة ائمة الجاهل

٨٦ - إذا تزوجت الزوجة التي حكم بوفاة زوجها ثم تحققت حياة الزوج الاول بنفسه النكاح الثاني

٨٧ - إذا ظهر بين الزوجين نزاع وشقاق وراجع احدهما الحاكم يعين حكماً من اهله وحكماً من اهلها وإذا لم يجد حكماً من اهله او وجد ولكن لم تتوفر فيها الاوصاف اللازمة يعين من غير اهله من يراه مناسباً فالجلس العالي الذي يتألف على هذه الصورة يعرض الى شكاوي الطرفين ومدافعاتها ويدقق فيها ويبدل جهده لاصلاح ذات بينهما فاذا لم يكن الاصلاح وكان المذهب على الزوج يفرق الحاكم بينهما وإذا كان على الزوجة يخالفها على كامل المهر او على قسم منه فاذا لم يتفق الحَكَمَ يعين الحاكم (هيئة حكيمية) اخرى من اهلهما حائزة للاوصاف اللازمة وحكاماً ثلثاً من غير اهلهما ويكون حكم هؤلاء قطعياً غير قابل للاعتراض

٨٨ - الحكم الصادر بالتفريق وفقاً للمواد السابقة ينقض الطلاق البائن وتسجل الكيفية في سجلها على الاصول

الباب الثامن

الفصل الاول - في العدة

٨٩ - مدة عدة الزوجة المنكحة بمقد صحيح والمفترقة عن زوجها بعد الخلوة بطلاق او فسخ ثلاثة قروء كاملة اذا كانت غير حامل وغير واصله الى سن الاياس واذا ادعت قبل مرور ثلاثة اشهر انقضت عدتها فلا يقبل منها ذلك

٩٠ - اذا لم تر المعتدة في المدة المذكورة حيضاً ابدأ او رأتة مرة او مرتين ثم انقطع عنها الحيض ينظر فان كانت وصلت سن الاياس لترى ثلاثاً اشهر اعتباراً من وصولها اليه وان لم تكن وصلت لترى تسعة اشهر اعتباراً من زمان لزوم العدة

٩١ - النسوة المنكحات بمقد صحيح والمفترقات عن ازواجهن بعد الخلوة بالطلاق او الفسخ عدتهن ثلاثة اشهر

٩٢ - احكام المواد السابقة جارية على النساء المدخول بهن بالنكاح الفاسد ثم فرقن او توفي ازواجهن

٩٣ - النساء المنكحات بنكاح صحيح عدا الحوامل منهن اذا توفي ازواجهن يترى بصرن بانفسهن اربعة اشهر وعشرة ايام سواء دخل بهن او لا

٩٤ - المرأة المنكحة بنكاح صحيح اذا اقترقت من زوجها بالطلاق او الفسخ او توفي زوجها وهي حامل عليها ان تترى بصر الى ان تضع حملها فاذا استقطت ينظر فان كان الولد مستمناً الخلقة فهو كالوضع والا تعامل وفقاً لاحكام المحررة في المواد السابقة وحكم هذه الفقرات جار ايضاً في الحوامل المنكحات بنكاح فاسد اذا فرقن عن ازواجهن او ماتوا عنهن

٩٥ - مبدأ العدة المذكورة في المواد السابقة وقوع الطلاق او وقوع الفسخ او وفاة الزوج ولو لم تكن الزوجة مطلقة على هذه الاحوال

٩٦ - اذا وقع الطلاق او الفسخ قبل ان يتأكد القعد الصحيح او الفاسد بالخلوة او الاخل لا تنزم العدة

٩٧ - اذا توفي زوج المعتدة المطلقة طلاقاً رجعيها نهدم عدة الطلاق الرجعي ويلزمها انتظار عدة الوفاة اما اذا كانت مطلقة طلاقاً بائناً فلا تلزمها عدة الوفاة بل تكفل عدة الطلاق

٩٨ - على الزوج نفقة معتدته

٩٩ - ليس للمطلقة في نشوزها نفقة في عدتها

١٠٠ - ليس للمرأة التي توفي زوجها سواء كانت حامله او لافقة عدة

١٠١ - تسقط النفقة اذا انقضت مدة العدة قبل ان تقدر النفقة بالقضاء او الرضا

١٠٢ - ما لا ذكر له في هذا القانون يرجع فيه الى

كتب المذهب المعتمدة

١٠٣ - يعتبر هذا القانون من تاريخ نشره

٤ - قاضي القضاة مأمور بتنفيذ هذا القانون

رجب ١٣٤٥ و ١٨ كانون الثاني ١٩٢٧

عبد الله

السكوت العام قاضي القضاة ناظر العدلية رئيس النظائر

حسام الدين حسن خالدي الهدي

مدير المعارف مدير الزاوية محافظ الآثار

أديب وهبه رضا توفيق

٤

« ذيل القانون حكم الصلح لسنة ١٩٢٧ »

بما انه مرغوب فيه تمديد قانون حكم الصلح لسنة

١٩١٢ لتحسين توزيع العدالة بقرار ما يأتي :-

٥ - علاوة على الصلاحية المقررة في القانون الآنف

الذكر يجوز للمحكمة برضاء الطرفين كتابة ان ينظر في

الدعوى الحقوقية والتجارية معها بلغت قيمتها وان ينظر

ايضاً في دعوى التضمينات الحقوقية المرفوعة مع الدعوى

الجزائية معها بلغت قيمتها التي ضمن صلاحيتها على ان تستوفي

الرسوم في جميع الدعاوى والطلبات التي تزيد قيمتها عن

خمس جنيهات كما لو كانت مرفوعة لدى محكمة بدائية

٦ - المدد التي يجوز الاستئناف في خلالها هي نفس

المدد المقررة لطلب التمييز على ان تطبق نصوص القانون

المذكور المتعلقة بالتمييز على الاستئناف مع مراعاة ما سيذكر

بعد

٧ - تشمل صلاحية القضاة الجزائية كما يلي :-

للمحكمة الصلاحية بالنظر في جميع الدعاوى الجنحية

ماعدا المذكورة في المواد الآتية وذيوها (اذا كان لها ذيل) :-

٥٥ و ١٥٥ و ١٥٦ و ١٥٧ و ١٥٨ و ١٥٩ و ١٦٠ و ١٦١ و ١٦٢ و ١٦٣ و ١٦٤ و ١٦٥ و ١٦٦ و ١٦٧ و ١٦٨ و ١٦٩ و ١٧٠ و ١٧١ و ١٧٢ و ١٧٣ و ١٧٤ و ١٧٥ و ١٧٦ و ١٧٧ و ١٧٨ و ١٧٩ و ١٨٠ و ١٨١ و ١٨٢ و ١٨٣ و ١٨٤ و ١٨٥ و ١٨٦ و ١٨٧ و ١٨٨ و ١٨٩ و ١٩٠ و ١٩١ و ١٩٢ و ١٩٣ و ١٩٤ و ١٩٥ و ١٩٦ و ١٩٧ و ١٩٨ و ١٩٩ و ٢٠٠ و ٢٠١ و ٢٠٢ و ٢٠٣ و ٢٠٤ و ٢٠٥ و ٢٠٦ و ٢٠٧ و ٢٠٨ و ٢٠٩ و ٢١٠ و ٢١١ و ٢١٢ و ٢١٣ و ٢١٤ و ٢١٥ و ٢١٦ و ٢١٧ و ٢١٨ و ٢١٩ و ٢٢٠ و ٢٢١ و ٢٢٢ و ٢٢٣ و ٢٢٤ و ٢٢٥ و ٢٢٦ و ٢٢٧ و ٢٢٨ و ٢٢٩ و ٢٣٠ و ٢٣١ و ٢٣٢ و ٢٣٣ و ٢٣٤ و ٢٣٥ و ٢٣٦ و ٢٣٧ و ٢٣٨ و ٢٣٩ و ٢٤٠ و ٢٤١ و ٢٤٢ و ٢٤٣ و ٢٤٤ و ٢٤٥ و ٢٤٦ و ٢٤٧ و ٢٤٨ و ٢٤٩ و ٢٥٠ و ٢٥١ و ٢٥٢ و ٢٥٣ و ٢٥٤ و ٢٥٥ و ٢٥٦ و ٢٥٧ و ٢٥٨ و ٢٥٩ و ٢٦٠ و ٢٦١ و ٢٦٢ و ٢٦٣ و ٢٦٤ و ٢٦٥ و ٢٦٦ و ٢٦٧ و ٢٦٨ و ٢٦٩ و ٢٧٠ و ٢٧١ و ٢٧٢ و ٢٧٣ و ٢٧٤ و ٢٧٥ و ٢٧٦ و ٢٧٧ و ٢٧٨ و ٢٧٩ و ٢٨٠ و ٢٨١ و ٢٨٢ و ٢٨٣ و ٢٨٤ و ٢٨٥ و ٢٨٦ و ٢٨٧ و ٢٨٨ و ٢٨٩ و ٢٩٠ و ٢٩١ و ٢٩٢ و ٢٩٣ و ٢٩٤ و ٢٩٥ و ٢٩٦ و ٢٩٧ و ٢٩٨ و ٢٩٩ و ٣٠٠ و ٣٠١ و ٣٠٢ و ٣٠٣ و ٣٠٤ و ٣٠٥ و ٣٠٦ و ٣٠٧ و ٣٠٨ و ٣٠٩ و ٣١٠ و ٣١١ و ٣١٢ و ٣١٣ و ٣١٤ و ٣١٥ و ٣١٦ و ٣١٧ و ٣١٨ و ٣١٩ و ٣٢٠ و ٣٢١ و ٣٢٢ و ٣٢٣ و ٣٢٤ و ٣٢٥ و ٣٢٦ و ٣٢٧ و ٣٢٨ و ٣٢٩ و ٣٣٠ و ٣٣١ و ٣٣٢ و ٣٣٣ و ٣٣٤ و ٣٣٥ و ٣٣٦ و ٣٣٧ و ٣٣٨ و ٣٣٩ و ٣٤٠ و ٣٤١ و ٣٤٢ و ٣٤٣ و ٣٤٤ و ٣٤٥ و ٣٤٦ و ٣٤٧ و ٣٤٨ و ٣٤٩ و ٣٥٠ و ٣٥١ و ٣٥٢ و ٣٥٣ و ٣٥٤ و ٣٥٥ و ٣٥٦ و ٣٥٧ و ٣٥٨ و ٣٥٩ و ٣٦٠ و ٣٦١ و ٣٦٢ و ٣٦٣ و ٣٦٤ و ٣٦٥ و ٣٦٦ و ٣٦٧ و ٣٦٨ و ٣٦٩ و ٣٧٠ و ٣٧١ و ٣٧٢ و ٣٧٣ و ٣٧٤ و ٣٧٥ و ٣٧٦ و ٣٧٧ و ٣٧٨ و ٣٧٩ و ٣٨٠ و ٣٨١ و ٣٨٢ و ٣٨٣ و ٣٨٤ و ٣٨٥ و ٣٨٦ و ٣٨٧ و ٣٨٨ و ٣٨٩ و ٣٩٠ و ٣٩١ و ٣٩٢ و ٣٩٣ و ٣٩٤ و ٣٩٥ و ٣٩٦ و ٣٩٧ و ٣٩٨ و ٣٩٩ و ٤٠٠ و ٤٠١ و ٤٠٢ و ٤٠٣ و ٤٠٤ و ٤٠٥ و ٤٠٦ و ٤٠٧ و ٤٠٨ و ٤٠٩ و ٤١٠ و ٤١١ و ٤١٢ و ٤١٣ و ٤١٤ و ٤١٥ و ٤١٦ و ٤١٧ و ٤١٨ و ٤١٩ و ٤٢٠ و ٤٢١ و ٤٢٢ و ٤٢٣ و ٤٢٤ و ٤٢٥ و ٤٢٦ و ٤٢٧ و ٤٢٨ و ٤٢٩ و ٤٣٠ و ٤٣١ و ٤٣٢ و ٤٣٣ و ٤٣٤ و ٤٣٥ و ٤٣٦ و ٤٣٧ و ٤٣٨ و ٤٣٩ و ٤٤٠ و ٤٤١ و ٤٤٢ و ٤٤٣ و ٤٤٤ و ٤٤٥ و ٤٤٦ و ٤٤٧ و ٤٤٨ و ٤٤٩ و ٤٥٠ و ٤٥١ و ٤٥٢ و ٤٥٣ و ٤٥٤ و ٤٥٥ و ٤٥٦ و ٤٥٧ و ٤٥٨ و ٤٥٩ و ٤٦٠ و ٤٦١ و ٤٦٢ و ٤٦٣ و ٤٦٤ و ٤٦٥ و ٤٦٦ و ٤٦٧ و ٤٦٨ و ٤٦٩ و ٤٧٠ و ٤٧١ و ٤٧٢ و ٤٧٣ و ٤٧٤ و ٤٧٥ و ٤٧٦ و ٤٧٧ و ٤٧٨ و ٤٧٩ و ٤٨٠ و ٤٨١ و ٤٨٢ و ٤٨٣ و ٤٨٤ و ٤٨٥ و ٤٨٦ و ٤٨٧ و ٤٨٨ و ٤٨٩ و ٤٩٠ و ٤٩١ و ٤٩٢ و ٤٩٣ و ٤٩٤ و ٤٩٥ و ٤٩٦ و ٤٩٧ و ٤٩٨ و ٤٩٩ و ٥٠٠ و ٥٠١ و ٥٠٢ و ٥٠٣ و ٥٠٤ و ٥٠٥ و ٥٠٦ و ٥٠٧ و ٥٠٨ و ٥٠٩ و ٥١٠ و ٥١١ و ٥١٢ و ٥١٣ و ٥١٤ و ٥١٥ و ٥١٦ و ٥١٧ و ٥١٨ و ٥١٩ و ٥٢٠ و ٥٢١ و ٥٢٢ و ٥٢٣ و ٥٢٤ و ٥٢٥ و ٥٢٦ و ٥٢٧ و ٥٢٨ و ٥٢٩ و ٥٣٠ و ٥٣١ و ٥٣٢ و ٥٣٣ و ٥٣٤ و ٥٣٥ و ٥٣٦ و ٥٣٧ و ٥٣٨ و ٥٣٩ و ٥٤٠ و ٥٤١ و ٥٤٢ و ٥٤٣ و ٥٤٤ و ٥٤٥ و ٥٤٦ و ٥٤٧ و ٥٤٨ و ٥٤٩ و ٥٥٠ و ٥٥١ و ٥٥٢ و ٥٥٣ و ٥٥٤ و ٥٥٥ و ٥٥٦ و ٥٥٧ و ٥٥٨ و ٥٥٩ و ٥٦٠ و ٥٦١ و ٥٦٢ و ٥٦٣ و ٥٦٤ و ٥٦٥ و ٥٦٦ و ٥٦٧ و ٥٦٨ و ٥٦٩ و ٥٧٠ و ٥٧١ و ٥٧٢ و ٥٧٣ و ٥٧٤ و ٥٧٥ و ٥٧٦ و ٥٧٧ و ٥٧٨ و ٥٧٩ و ٥٨٠ و ٥٨١ و ٥٨٢ و ٥٨٣ و ٥٨٤ و ٥٨٥ و ٥٨٦ و ٥٨٧ و ٥٨٨ و ٥٨٩ و ٥٩٠ و ٥٩١ و ٥٩٢ و ٥٩٣ و ٥٩٤ و ٥٩٥ و ٥٩٦ و ٥٩٧ و ٥٩٨ و ٥٩٩ و ٦٠٠ و ٦٠١ و ٦٠٢ و ٦٠٣ و ٦٠٤ و ٦٠٥ و ٦٠٦ و ٦٠٧ و ٦٠٨ و ٦٠٩ و ٦١٠ و ٦١١ و ٦١٢ و ٦١٣ و ٦١٤ و ٦١٥ و ٦١٦ و ٦١٧ و ٦١٨ و ٦١٩ و ٦٢٠ و ٦٢١ و ٦٢٢ و ٦٢٣ و ٦٢٤ و ٦٢٥ و ٦٢٦ و ٦٢٧ و ٦٢٨ و ٦٢٩ و ٦٣٠ و ٦٣١ و ٦٣٢ و ٦٣٣ و ٦٣٤ و ٦٣٥ و ٦٣٦ و ٦٣٧ و ٦٣٨ و ٦٣٩ و ٦٤٠ و ٦٤١ و ٦٤٢ و ٦٤٣ و ٦٤٤ و ٦٤٥ و ٦٤٦ و ٦٤٧ و ٦٤٨ و ٦٤٩ و ٦٥٠ و ٦٥١ و ٦٥٢ و ٦٥٣ و ٦٥٤ و ٦٥٥ و ٦٥٦ و ٦٥٧ و ٦٥٨ و ٦٥٩ و ٦٦٠ و ٦٦١ و ٦٦٢ و ٦٦٣ و ٦٦٤ و ٦٦٥ و ٦٦٦ و ٦٦٧ و ٦٦٨ و ٦٦٩ و ٦٧٠ و ٦٧١ و ٦٧٢ و ٦٧٣ و ٦٧٤ و ٦٧٥ و ٦٧٦ و ٦٧٧ و ٦٧٨ و ٦٧٩ و ٦٨٠ و ٦٨١ و ٦٨٢ و ٦٨٣ و ٦٨٤ و ٦٨٥ و ٦٨٦ و ٦٨٧ و ٦٨٨ و ٦٨٩ و ٦٩٠ و ٦٩١ و ٦٩٢ و ٦٩٣ و ٦٩٤ و ٦٩٥ و ٦٩٦ و ٦٩٧ و ٦٩٨ و ٦٩٩ و ٧٠٠ و ٧٠١ و ٧٠٢ و ٧٠٣ و ٧٠٤ و ٧٠٥ و ٧٠٦ و ٧٠٧ و ٧٠٨ و ٧٠٩ و ٧١٠ و ٧١١ و ٧١٢ و ٧١٣ و ٧١٤ و ٧١٥ و ٧١٦ و ٧١٧ و ٧١٨ و ٧١٩ و ٧٢٠ و ٧٢١ و ٧٢٢ و ٧٢٣ و ٧٢٤ و ٧٢٥ و ٧٢٦ و ٧٢٧ و ٧٢٨ و ٧٢٩ و ٧٣٠ و ٧٣١ و ٧٣٢ و ٧٣٣ و ٧٣٤ و ٧٣٥ و ٧٣٦ و ٧٣٧ و ٧٣٨ و ٧٣٩ و ٧٤٠ و ٧٤١ و ٧٤٢ و ٧٤٣ و ٧٤٤ و ٧٤٥ و ٧٤٦ و ٧٤٧ و ٧٤٨ و ٧٤٩ و ٧٥٠ و ٧٥١ و ٧٥٢ و ٧٥٣ و ٧٥٤ و ٧٥٥ و ٧٥٦ و ٧٥٧ و ٧٥٨ و ٧٥٩ و ٧٦٠ و ٧٦١ و ٧٦٢ و ٧٦٣ و ٧٦٤ و ٧٦٥ و ٧٦٦ و ٧٦٧ و ٧٦٨ و ٧٦٩ و ٧٧٠ و ٧٧١ و ٧٧٢ و ٧٧٣ و ٧٧٤ و ٧٧٥ و ٧٧٦ و ٧٧٧ و ٧٧٨ و ٧٧٩ و ٧٨٠ و ٧٨١ و ٧٨٢ و ٧٨٣ و ٧٨٤ و ٧٨٥ و ٧٨٦ و ٧٨٧ و ٧٨٨ و ٧٨٩ و ٧٩٠ و ٧٩١ و ٧٩٢ و ٧٩٣ و ٧٩٤ و ٧٩٥ و ٧٩٦ و ٧٩٧ و ٧٩٨ و ٧٩٩ و ٨٠٠ و ٨٠١ و ٨٠٢ و ٨٠٣ و ٨٠٤ و ٨٠٥ و ٨٠٦ و ٨٠٧ و ٨٠٨ و ٨٠٩ و ٨١٠ و ٨١١ و ٨١٢ و ٨١٣ و ٨١٤ و ٨١٥ و ٨١٦ و ٨١٧ و ٨١٨ و ٨١٩ و ٨٢٠ و ٨٢١ و ٨٢٢ و ٨٢٣ و ٨٢٤ و ٨٢٥ و ٨٢٦ و ٨٢٧ و ٨٢٨ و ٨٢٩ و ٨٣٠ و ٨٣١ و ٨٣٢ و ٨٣٣ و ٨٣٤ و ٨٣٥ و ٨٣٦ و ٨٣٧ و ٨٣٨ و ٨٣٩ و ٨٤٠ و ٨٤١ و ٨٤٢ و ٨٤٣ و ٨٤٤ و ٨٤٥ و ٨٤٦ و ٨٤٧ و ٨٤٨ و ٨٤٩ و ٨٥٠ و ٨٥١ و ٨٥٢ و ٨٥٣ و ٨٥٤ و ٨٥٥ و ٨٥٦ و ٨٥٧ و ٨٥٨ و ٨٥٩ و ٨٦٠ و ٨٦١ و ٨٦٢ و ٨٦٣ و ٨٦٤ و ٨٦٥ و ٨٦٦ و ٨٦٧ و ٨٦٨ و ٨٦٩ و ٨٧٠ و ٨٧١ و ٨٧٢ و ٨٧٣ و ٨٧٤ و ٨٧٥ و ٨٧٦ و ٨٧٧ و ٨٧٨ و ٨٧٩ و ٨٨٠ و ٨٨١ و ٨٨٢ و ٨٨٣ و ٨٨٤ و ٨٨٥ و ٨٨٦ و ٨٨٧ و ٨٨٨ و ٨٨٩ و ٨٩٠ و ٨٩١ و ٨٩٢ و ٨٩٣ و ٨٩٤ و ٨٩٥ و ٨٩٦ و ٨٩٧ و ٨٩٨ و ٨٩٩ و ٩٠٠ و ٩٠١ و ٩٠٢ و ٩٠٣ و ٩٠٤ و ٩٠٥ و ٩٠٦ و ٩٠٧ و ٩٠٨ و ٩٠٩ و ٩١٠ و ٩١١ و ٩١٢ و ٩١٣ و ٩١٤ و ٩١٥ و ٩١٦ و ٩١٧ و ٩١٨ و ٩١٩ و ٩٢٠ و ٩٢١ و ٩٢٢ و ٩٢٣ و ٩٢٤ و ٩٢٥ و ٩٢٦ و ٩٢٧ و ٩٢٨ و ٩٢٩ و ٩٣٠ و ٩٣١ و ٩٣٢ و ٩٣٣ و ٩٣٤ و ٩٣٥ و ٩٣٦ و ٩٣٧ و ٩٣٨ و ٩٣٩ و ٩٤٠ و ٩٤١ و ٩٤٢ و ٩٤٣ و ٩٤٤ و ٩٤٥ و ٩٤٦ و ٩٤٧ و ٩٤٨ و ٩٤٩ و ٩٥٠ و ٩٥١ و ٩٥٢ و ٩٥٣ و ٩٥٤ و ٩٥٥ و ٩٥٦ و ٩٥٧ و ٩٥٨ و ٩٥٩ و ٩٦٠ و ٩٦١ و ٩٦٢ و ٩٦٣ و ٩٦٤ و ٩٦٥ و ٩٦٦ و ٩٦٧ و ٩٦٨ و ٩٦٩ و ٩٧٠ و ٩٧١ و ٩٧٢ و ٩٧٣ و ٩٧٤ و ٩٧٥ و ٩٧٦ و ٩٧٧ و ٩٧٨ و ٩٧٩ و ٩٨٠ و ٩٨١ و ٩٨٢ و ٩٨٣ و ٩٨٤ و ٩٨٥ و ٩٨٦ و ٩٨٧ و ٩٨٨ و ٩٨٩ و ٩٩٠ و ٩٩١ و ٩٩٢ و ٩٩٣ و ٩٩٤ و ٩٩٥ و ٩٩٦ و ٩٩٧ و ٩٩٨ و ٩٩٩ و ١٠٠٠ و ١٠٠١ و ١٠٠٢ و ١٠٠٣ و ١٠٠٤ و ١٠٠٥ و ١٠٠٦ و ١٠٠٧ و ١٠٠٨ و ١٠٠٩ و ١٠١٠ و ١٠١١ و ١٠١٢ و ١٠١٣ و ١٠١٤ و ١٠١٥ و ١٠١٦ و ١٠١٧ و ١٠١٨ و ١٠١٩ و ١٠٢٠ و ١٠٢١ و ١٠٢٢ و ١٠٢٣ و ١٠٢٤ و ١٠٢٥ و ١٠٢٦ و ١٠٢٧ و ١٠٢٨ و ١٠٢٩ و ١٠٣٠ و ١٠٣١ و ١٠٣٢ و ١٠٣٣ و ١٠٣٤ و ١٠٣٥ و ١٠٣٦ و ١٠٣٧ و ١٠٣٨ و ١٠٣٩ و ١٠٤٠ و ١٠٤١ و ١٠٤٢ و ١٠٤٣ و ١٠٤٤ و ١٠٤٥ و ١٠٤٦ و ١٠٤٧ و ١٠٤٨ و ١٠٤٩ و ١٠٥٠ و ١٠٥١ و ١٠٥٢ و ١٠٥٣ و ١٠٥٤ و ١٠٥٥ و ١٠٥٦ و ١٠٥٧ و ١٠٥٨ و ١٠٥٩ و ١٠٦٠ و ١٠٦١ و ١٠٦٢ و ١٠٦٣ و ١٠٦٤ و ١٠٦٥ و ١٠٦٦ و ١٠٦٧ و ١٠٦٨ و ١٠٦٩ و ١٠٧٠ و ١٠٧١ و ١٠٧٢ و ١٠٧٣ و ١٠٧٤ و ١٠٧٥ و ١٠٧٦ و ١٠٧٧ و ١٠٧٨ و ١٠٧٩ و ١٠٨٠ و ١٠٨١ و ١٠٨٢ و ١٠٨٣ و ١٠٨٤ و ١٠٨٥ و ١٠٨٦ و ١٠٨٧ و ١٠٨٨ و ١٠٨٩ و ١٠٩٠ و ١٠٩١ و ١٠٩٢ و ١٠٩٣ و ١٠٩٤ و ١٠٩٥ و ١٠٩٦ و ١٠٩٧ و ١٠٩٨ و ١٠٩٩ و ١١٠٠ و ١١٠١ و ١١٠٢ و ١١٠٣ و ١١٠٤ و ١١٠٥ و ١١٠٦ و ١١٠٧ و ١١٠٨ و ١١٠٩ و ١١١٠ و ١١١١ و ١١١٢ و ١١١٣ و ١١١٤ و ١١١٥ و ١١١٦ و ١١١٧ و ١١١٨ و ١١١٩ و ١١٢٠ و ١١٢١ و ١١٢٢ و ١١٢٣ و ١١٢٤ و ١١٢٥ و ١١٢٦ و ١١٢٧ و ١١٢٨ و ١١٢٩ و ١١٣٠ و ١١٣١ و ١١٣٢ و ١١٣٣ و ١١٣٤ و ١١٣٥ و ١١٣٦ و ١١٣٧ و ١١٣٨ و ١١٣٩ و ١١٤٠ و ١١٤١ و ١١٤٢ و ١١٤٣ و ١١٤٤ و ١١٤٥ و ١١٤٦ و ١١٤٧ و ١١٤٨ و ١١٤٩ و ١١٥٠ و ١١٥١ و ١١٥٢ و ١١٥٣ و ١١٥٤ و ١١٥٥ و ١١٥٦ و ١١٥٧ و ١١٥٨ و ١١٥٩ و ١١٦٠ و ١١٦١ و ١١٦٢ و ١١٦٣ و ١١٦٤ و ١١٦٥ و ١١٦٦ و ١١٦٧ و ١١٦٨ و ١١٦٩ و ١١٧٠ و ١١٧١ و ١١٧٢ و ١١٧٣ و ١١٧٤ و ١١٧٥ و ١١٧٦ و ١١٧٧ و ١١٧٨ و ١١٧٩ و ١١٨٠ و ١١٨١ و ١١٨٢ و ١١٨٣ و ١١٨٤ و ١١٨٥ و ١١٨٦ و ١١٨٧ و ١١٨٨ و ١١٨٩ و ١١٩٠ و ١١٩١ و ١١٩٢ و ١١٩٣ و ١١٩٤ و ١١٩٥ و ١١٩٦ و ١١٩٧ و ١١٩٨ و ١١٩٩ و ١٢٠٠ و ١٢٠١ و ١٢٠٢ و ١٢٠٣ و ١٢٠٤ و ١٢٠٥ و ١٢٠٦ و ١٢٠٧ و ١٢٠٨ و ١٢٠٩ و ١٢١٠ و ١٢١١ و ١٢١٢ و ١٢١٣ و ١٢١٤ و ١٢١٥ و ١٢١٦ و ١٢١٧ و ١٢١٨ و ١٢١٩ و ١٢٢٠ و ١٢٢١ و ١٢٢٢ و ١٢٢٣ و ١٢٢٤ و ١٢٢٥ و ١٢٢٦ و ١٢٢٧ و ١٢٢٨ و ١٢٢٩ و ١٢٣٠ و ١٢٣١ و ١٢٣٢ و ١٢٣٣ و ١٢٣٤ و ١٢٣٥ و ١٢٣٦ و ١٢٣٧ و ١٢٣٨ و ١٢٣٩ و ١٢٤٠ و ١٢٤١ و ١٢٤٢ و ١٢٤٣ و ١٢٤٤ و ١٢٤٥ و ١٢٤٦ و ١٢٤٧ و ١٢٤٨ و ١٢٤٩ و ١٢٥٠ و ١٢٥١ و ١٢٥٢ و ١٢٥٣ و ١٢٥٤ و ١٢٥٥ و ١٢٥٦ و ١٢٥٧ و ١٢٥٨ و ١٢٥٩ و ١٢٦٠ و ١٢٦١ و ١٢٦٢ و ١٢٦٣ و ١٢٦٤ و ١٢٦٥ و ١٢٦٦ و ١٢٦٧ و ١٢٦٨ و ١٢٦٩ و ١٢٧٠ و ١٢٧١ و ١٢٧٢ و ١٢٧٣ و ١٢٧٤ و ١٢٧٥ و ١٢٧٦ و ١٢٧٧ و ١٢٧٨ و ١٢٧٩ و ١٢٨٠ و ١٢٨١ و ١٢٨٢ و ١

واحداً بدلاً من خمسة وعشرين غرضاً

١١ - يستعاض عن المادة ٢٠ بالمادة التالية :

يحق لكل من الطرفين ان يوكل عنه محامياً وفي حالة ما اذا لم يعين احد الطرفين محامياً يجوز باذن حاكم الصلح ان يتوكل عن هذا الطرف احد اقرائه او اصدقائه ليرافع عنه بجانباً على ان يكون حاملاً ورقة وكالة مضادة من موكله ومن شاهدين ومصدقة من مختار وهيئة شيوخ القرية او اعيانها او ان يكون عهد الى هذا القريب او الصديق بالوكالة شفاهاً امام حاكم الصلح بلا اجرة . ويرفض حاكم الصلح قبول من اعتاد ان يتوكل كصديق للمتداعين ويسوغ ايضاً لحاكم الصلح ان يجلب المدعي والمدعى عليه بالذات الى المحكمة عند مسيس الحاجة لاستماع افادتهما الا اذا كان هنالك مذكر شرعي كالارض فيذهب الحاكم حينئذ الى دار المذود منها فيستجوبه بحضور الخصم الثاني وشخصين على الاقل من الاعيان كشاهدين اما اذا كان الطرف المقرر جلبه غائباً ومأمول عودته في مدة قصيرة فلحاكم ان يؤجل النظر في الدعوى والبث فيها الى حين عودته والا فيؤجلها الى ان يعاد المحضر الذي يكون قد ارسله الى حاكم صلح المحل المقيم فيه الشخص الغائب بالتحقيقات المطلوبة

١٢ - يعدل نص المادة ٢١ كما يلي :

على الشاهد قبل تادية شهادته ان يحلف بينا امام حاكم الصلح على الصورة الآتية : « اقسم بالله العظيم اني اقول الحق كل الحق ولا شيء غير الحق » ولا حاجة لتزكية الشهود من قبل حاكم الصلح

١٣ - تحصيل الصلاحيات المنوطة الى مدير الناحية بموجب هذا القانون كما يلي

(أ) الصلاحيات الممنوعة في المادة ٣٥ والمواد التي تليها

في الفصل الثالث والمذكورة ايضاً في المادة ٤٦ يستعملها رئيس

كتاب محكمة الصلح

(ب) الصلاحيات المنصوص عنها في المواد ٥٧ و ٥٨ و ٥٩

و ٦٠ يستعملها اي شخص مكلف بتحقيق الجرائم وفقاً للمادة ٥٥ من قانون اصول المحاكمات الجزائية

(ج) الصلاحيات المنصوص عنها في الفصل السادس

يستعملها حاكم الصلح

١٤ - تقرأ المادة ٤٠ كما يأتي :

اذا استأنف احد الطرفين ترسل اوراق الدعوى الى قلم

محكمة الاستئناف والا فتمفظ في قلم محكمة الصلح

١٥ - تقرأ الفقرة الاخيرة من المادة ٤٣ كما يأتي :

يجوز حاكم الصلح او رئيس الكتاب سائب الاستئناف

انه يجب ان يبين اسباب الاستئناف والا فسترفضه المحكمة

وعليه ايضاً ان يساعده في تنظيم كتابة طلب الاستئناف

ويخبره بانه له ان يقدم دفاعه كتابة الى محكمة الاستئناف

تعلن صورة من الالتماع الاستئنافية الى الفريق الثاني وبلغ

بانه له ان يقدم رداً لحاكم الصلح في خلال اسبوع من تاريخ

تبليغه وان يقدم لالتماعه بدفاعه الى محكمة الاستئناف في خلال

عشرة ايام من تاريخ البلاغ المذكور وبعد انتهاء الاسبوع

المذكور يأمر حاكم الصلح بارسال اوراق الدعوى الى محكمة

الاستئناف مع جواب الفريق الثاني - اذا

كان قدم = ولا يطلب حضور الطرفين امام محكمة الاستئناف

ما لم تقرر المحكمة ان حضورهما ضروري لتحقيق العدالة

١٦ - يستعاض عن المواد ٤٤ و ٤٥ و ٤٦ بالمادة الآتية :

اذا تبين ان الدعوى خارجة عن صلاحية حاكم الصلح

تعين محكمة الاستئناف مرجع النظر في الدعوى واذا طهران

الحكم خطأ ثبت المحكمة في الدعوى واذا ظهر فخطئ فالحق في

الاجراءات فلمحكمة الاستئناف الخيار اما ان تحكم في القضية

او تعيدها الى محكمة الصلح لسماحها بمجدد

١٧ - تضاف الفقرة التالية الى المادة ٤٨ :

اذا حضر المدعى عليه في اليوم الذي تعينه المحكمة وتاجلت

الدعوى ولم يحضر في الجلسة المؤجلة يصدر الحكم بحقه غيابياً

باعتباره وجاهياً فلا يحق للمدعى عليه الاعتراض على الحكم الا

انه الحق في استئنافه

١٨ - تقرأ الفقرة الاولى من المادة ٤٩ كما يلي :

يجوز الاعتراض على الحكم التلوي في خلال خمسة ايام

من ثاني يوم التبليغ على ان يثبت طالب الاعتراض عذراً يقبله

حاكم الصلح لعدم حضوره الجلسة

١٩ - لا يعمل بالفقرة الاخيرة من المادة ٥٩

٢٠ - يستعاض عن المادة ٦١ بالمادة الآتية :

اذا حكم على الظنين بالجزاء التقدي وعجز عن دفعه يحدد

حاكم الصلح مدة حبس الظنين بنسبة الجزاء وفقاً لما جاء في

المادة ٣٧ من قانون العقوبات

٢١ - يستعاض عن المادة ٦٢ بالمادة الآتية :

يبلغ حاكم الصلح الظنين الحكم فاذا كان الحكم بالجزاء

التقدي وجب على الظنين دفعه قبل خروجه من دائرة المحكمة

واذا كان الحكم بالحبس او تمنع الظنين او عجز عن دفع الجزاء

التقدي الذي حكم عليه به جرى حبسه في الحال . يفهم حاكم

الصلح اثناء تبليغه الظنين الحكم انه له ان يستأنف في خلال

ثمانية ايام من تاريخ التبليغ فاذا ابان الظنين عزمه على الاستئناف

يجوز لحاكم الصلح عوضاً عن حبسه والتشديد عليه بدفع الجزاء

التقدي كما هي الحال ان يطلق سراحه بالكفالة ريثما يقرر

الحكم في الاستئناف

٢٢ - يستعاض عن الجزء الاول من المادة ٦٤ بالمادة

الآتية :

اذا رغب الظنين ان يستأنف يخبره حاكم الصلح او رئيس

الكتاب انه يجب ان يبين اسباب استئنافه والا فسترفضه

المحكمة وعليه ايضاً ان يساعده في تنظيم طلب الاستئناف وان

يعلمه ان له ان يقدم بنفسه او بواسطة غيره مذكرة كتابية

بدفاعه الى محكمة الاستئناف واذا كان طالب الاستئناف

موقوفاً يقدم طلبه الى مدير السجن وهذا اما ان يرسل الطالب

الى المحكمة او يقوم هو مقام الحاكم في عمل ما نص عليه سابقاً

وفي الحالة هذه يرسل الطالب الى رئيس كتاب المحكمة التي

صدر فيها الحكم فهذا يرسله مع اوراق القضية الى محكمة الاستئناف

٢٣ - لا يعمل باحكام المواد ٦٥ و ٦٦ و ٦٧ و ٦٩ و ٧٠

وتطبق نصوص المادة ١٥ من هذا القانون على الدعاوي الجزائية

والحقوقية وتحكم محكمة الاستئناف بناء على الاوراق ومذكرات

الدفاع الكتابية (اذا تقدمت) التي يقدمها المدعي العام او

المحكوم عليه او طالب التضييقات على انه يجوز للمحكمة ان

تستدعي الطرفين اذا رأت ذلك مناسباً وان تقبل اي شخص

مأذون بمقتضى المادة ٢٠ ان يرافع شفاهياً بالنيابة عن احد الطرفين

٢٤ - تضاف المادة التالية الى المادة ٨٨

يقدم المعارض على الحجز كفالة فيما لو حصل عطل او

ضرر للمدائن او للمدينين او لكليهما اذا لم يتنجح الاعتراض

٢٥ - تضاف المادة الآتية الى المادة ٩١

في المكان الذي لا توجد فيه محكمة بدائية تقدم طلبات

الحجز على الاموال غير المنقولة الى حاكم الصلح الذي يعمل

بمقتضى احكام قانون الاجراء

٢٦ - تقرأ المادة ٩٢ كما يلي :

ينفذ حاكم الصلح الاحكام الصادرة في الاحكام الجزائية

وفقاً لما جاء في المادة ٦٢ حسبما تبدلت بهذا القانون

٢٧ - لا يعمل بأحكام المواد ٩٣ و ٩٤ والمادة الخصوصية المسماة (تنفيذ الأحكام)

٢٨ - تأتي المادة التاسعة من القانون الإداري الصادر في ١٥ نيسان ١٩٢١ وينظر في جميع دعاوي وضع اليد في المحاكم الصلاحية اعتباراً من نشر هذا القانون وفقاً لأحكام قانون حكام الساج اما القضايا الموقوفة في مجالس الإدارة او في مجلس الشورى عند تنفيذ هذا القانون تحول الى المحاكم ذات الصلاحية حيث يتم القرار فيها

« عبدالله »

قاضي القضاة وناظر المدلية	عن رئيس النظائر
حسام الدين	حسام الدين
محافظ الآثار	السكرتير العام
رضا توفيق	عارف العارف
مدير المعارف	مدير النافعة
اديب وهبه	عبد الرحمن غريب

« قانون الملح لسنة ١٩٢٧ »

بما ان قانون رسوم الملح المؤرخ في نيسان سنة ١٩٢٢ المؤرخة في ٢٣ اغسطس ١٩٢٧ و ١٩ تموز سنة ١٩٢٥ و ١٥ كانون الاول سنة ١٩٢٥ قد قضت باستيفاء الرسوم عن احوال الملح وريالات مجيدية ومن كل تاجر ملح خمسين قرشاً باسم بيعية وبما ان اصدار الرقاعات المجيدية قابلة للصعود والنزول بحسب رواجها في الاسواق التجارية

وبما ان الرسوم السنوية التي تجب من باعة الملح زهيدة جداً لم تؤمن منها الاستيفاء المنشودة لقلّة عدد الباعة الذين يخرجون بهذا الصنف في المنطقة ولأن معظم الاهل يشترون ما يكفي لاحتياجهم السنوي من الملح رأساً من العريانات

الذين يجلبونه وبما ان القانون المشار اليه وذبوله لا تحتوي على صراحة نص على كيفية استيراد الملح وبيعه وفرض الغرامة على من يحاول تهريبه الى غير ذلك من الاسس التي يجب ان يحتوي عليها كل نظام

فقد تقرر الموافقة على اللائحة القانونية الموضوعة لهذه الغاية ورفعها بشكها المثبت ذيل هذا القرار اقام صاحب السمو الملكي امير البلاد المعظم حتى اذا اقتربت بالتصديق العالي وضعت موضع التطبيق

« قانون الملح لسنة ١٩٢٧ »

المادة ١ - اسم القانون - يسمى هذا القانون قانون الملح لسنة ١٩٢٧

٢ - تفسير الاصطلاحات - يكون للاصطلاحات الواردة في هذا القانون المعنى المبين لها ادناه

- تعني عبارة (مدير) مدير الجمارك والمكوس او اي شخص اخر مفوض ليقوم بمقامه

وتعني عبارة (ناظر) ناظر المدلية او شخص اخر ليقوم بمقامه

٣ - رسوم الملح - تستوفى الرسوم الآتية عن الملح الذي يستورد الى المنطقة او يستخرج من مملحتها عن كل حمل حمل ١٠ غروش مصرية بشرط ان لا تزيد الكمية عن ٢٤٠ كيلوان زادت تؤخذ الرسوم عن الزيادة بالنسبة عن كل حمل حمل ٦ غروش مصرية بشرط ان لا تزيد الكمية عن ١٥٠ كيلوان زادت تؤخذ الرسوم عن الزيادة بالنسبة عن كل حمل حمل ٣ غروش مصرية بشرط ان لا تزيد الكمية عن ٧٥ كيلوان زادت تؤخذ الزيادة بالنسبة

٤ - ان تدفع الرسوم - يدفع الرسم المبحوث عنه من قبل مستورد الملح او مستخرجه الى مأموري الجمارك والمكوس

بغرامة ومنح المكافأة

٩٢ - الغاء القوانين السابقة = يلغي هذا القانون جميع القوانين السابقة المتعلقة بالملح

١٣ - يعمل بهذا القانون اعتباراً من اول نيسان ١٩٢٧ ١٨ شعبان ١٣٤٥ و ٢٠ شباط ١٩٢٧

« عبدالله »

السكرتير العام	قاضي القضاة وناظر المدلية	رئيس النظائر
عريف العارف	حسام الدين	حسن خالدي الهدي
مدير المعارف	مدير النافعة	محافظ الآثار
اديب وهبه	عبد الرحمن غريب	رضا توفيق

« ذيل ثان لقانون تشكيلات المحاكم المؤرخ في ١ ايار » سنة ١٩٢٢ »

١ - تلتى محكمة السلط البدائية ابتداء من اول نيسان ١٩٢٧ وتقوم مقامها محكمة صلاحية تابعة لمحكمة عمان البدائية

٢ - يعين مدعي عام الى محكمة السلط الصلحية ويكون له صلاحية قاضي الصلح علاوة على وظيفة الادعاء العام وكذلك يكون لقاضي صلح السلط صلاحية المدعي العام علاوة على وظيفته يناط توزيع اعمال المحكمة وادارتها بقاضي الصلح

٣ - يناط الاشراف والادارة العامة على جميع المحاكم النظامية والشرعية في شرقي الاردن بناظر المدلية وقاضي القضاة كل ضمن دائرة اختصاصه وصلاحيته ويجوز لكل منها بموافقة سمو الامير المعظم ان يضع نظامات تختص بدائرته من وقت الى اخر بشأن الامور الآتية :-

(أ) تنظيم وصلاحية واصول واعمال المحاكم
(ب) وظائف وتواجبات القضاة وموظفي المحاكم

او الى المحاسين

٥ - نقل الملح - لا يجوز نقل الملح من مكان الى اخر قبل الحصول على رخصة النقل من مأموري الجمارك والمكوس او من المحاسين وكل ما ينقل بدون رخصة يعتبر مهرباً

٦ - تعيين مدة رخصة النقل - تعين في الرخصة المدة التي يجوز النقل فيها وبمدة قضاء المدة المعنية تعتبر الرخصة ملغاة

٧ - الشهادة قبل الوصول الى مكان دفع الرسوم - على مستورد الملح او مستخرجه ان ير على اول مخفر شرطة اودرك عند جلب الملح من مورده او محل استخراجه ويستحصل على شهادة تثبت انه اعترف بوجود كمية الملح معه وانه لا يقصد تهريبها وتكون هذه الشهادة بمثابة رخصة نقل الملح الى ان يصل الى محل وجهته وتستوفي رسومه القانونية ويمطى له حينئذ رخصة نقل رسمية

٨ - تنظيم الشهادة المبحوث عنها على ثلاث نسخ تعطى الاولى منها الى الناقل وترسل الثانية فوراً بواسطة البريد الى المحاسب او مأمور الكمرك وتحفظ الثالثة في المخفر وعلى مأمور الجمارك او المحاسب بعد استيفاء الرسوم ان يعلم قائد المخفر بان الرسوم قد استوفيت وبرقم وتاريخ الوصول المستوفاة بموجبه

٩ - العقوبة - كل من نقل ملحاً بدون رخصة نقل او استورده او استخرجه بطريقة ما بقصد التخلّص من دفع الرسوم او كل من حاز على ملح غير مدفوعة رسومه يعاقب بغرامة لا تقل عن ثلاثة امثال الرسوم ولا تزيد عن عشرة امثالها

١٠ - المصادرة - يصادر الملح المهرب ويجوز مصادرة وسائل النقل المستعملة لنقله

١١ - صلاحية المدير والناظر - تكون للمدير والناظر ضمن الصلاحية الموقولة لها في قانون الجمارك والمكوس لسنة ١٩٢٧ فيما يتعلق بالمصادرة والاستماضة عن تعقيب الجرم

(ج) الرسوم التي تستوفي في المحاكم او في ما يتعلق
بسير المحاكم وموظفيها والرسوم والتفقات المسموح بدفعها الى
المتدعين والشهود وخلافهم
(د) وظيفة المحامين وكتاب العدل .

يجوز ان تلغى احكام القوانين والنظامات التي تختص
بالامور المذكورة اعلاه او يضاف اليها احكام جديدة
بالنظامات التي تصدر بمقتضى هذه المادة .

٤ - يجوز لناظر المدلية ان يسحب اية قضية او
اجراءات موقوفة في محكمة نظامية ويحيلها الى محكمة اخرى
التي لها صلاحية براءة الدعوى والبت فيها كما انه يجوز
لقاضي القضاة ان يسحب اية قضية او اجراءات موقوفة في
محكمة شرعية ويحيلها الى محكمة شرعية اخرى للنظر فيها .

٢٤ رمضان ١٣٤٥ و ٢٧ مارس ١٩٢٧

« عبدالله »

السكرتير العام قاضي القضاة وناظر المدلية رئيس النظار
حسام الدين حسان الدين حسن خالد ابي الهدي
مدير المعارف مدير النافعة محافظ الآثار
اديب وهبة عبد الرحمن الغريب رضا توفيق

نظام في شأن تعديل المادة الرابعة من نظام تعداد المواشي التي
تمر من شرقي الاردن المؤرخ في ١٣ تشرين الاول ١٩٢٦

لما كانت المادة الرابعة من نظام تعداد المواشي التي تمر
من شرقي الاردن الصادر في ١٣ تشرين الاول ١٩٢٦ قد نصت
على وجوب اعطاء اجور التعداد للموردين والمحافظين من
الجنود وفقاً لحكم المادة الرابعة من نظام تعداد الاغنام والابل
المؤرخ في ٢ شباط ١٩٢٦

ولما كانت المادة المشار اليها من المادة الاولى من ذيل النظام
المذكورة الصادرة في ٥ مارس سنة ١٩٢٥ تقضي بان يخص

قرار حكومي مقترح بالارادة المطاعة بشأن رسوم صيدية
السك في العقبة

بما ان رسوم صيدية السك في العقبة كانت ولا تزال
تجبي بنسبة ٢٠ في المائة استناداً للنظام الصادر بتاريخ ١٢
جمادى الاخرى ١٢٩١ و ١٩ مارس ١٢٩٨

ولما كان مجموع ما جبي من هذه الرسوم منذ بداية سنة

« قانون لتعديل قانون الدفعة »

لما كانت تصادف هنالك صعوبات في تطبيق كافة احكام
قانون الدفعة في شرقي الاردن فقد تقرر ان يقرر الباع المادة ٧٤ من
القانون المشار اليه وايضاً باحكام القانون الذي قضى بالصاق
طوايع وارادات وطوايع حجازية على الوصولات التي تعطى
من قبل افراد الجيش العربي وقوة الحدود (ما عدا الشرطة
ومن كانت رتبته اعلى من رتبة وكيل في قوة الجيش العربي
وقوة الحدود) عن ما تؤديه اليهم الحكومة من رواتب النفقات
وخلافها ورفع اللائحة القانونية الموضوعة لهذه الغاية لمقام
صاحب السمو الملكي امير البلاد المعظم حتى اذا اقترنت
بالتصديق العالي وضعت موضع التطبيق

« قانون لتعديل قانون الدفعة »

المادة ١ - يسى هذا القانون قانون لتعديل قانون
الدفعة لسنة ١٩٢٧

٢ - لا يعمل في شرقي الاردن باحكام المادة ٧٤ في قانون
الدفعة المؤرخ في ٦ شباط ١٣٢١ اعتباراً من ١٥ تشرين الاول ١٩٢٦

٣ - لا يعمل باحكام القانون الذي يقضي بالصاق
طوايع وارادات وطوايع حجازية على الوصولات التي تعطى
من قبل افراد الجيش العربي وقوة الحدود (ما عدا الشرطة
ومن كانت رتبته اعلى من رتبة وكيل في قوة الجيش العربي
وقوة الحدود) عن ما تؤديه اليهم الحكومة من رواتب ونفقات
وخلافه اعتباراً من اول نيسان ١٩٢٧

٤ - يلغى القانون لتعديل قانون الدفعة الصادر في ٢٦
ايلول ١٩٢٦

١٢ رمضان ١٣٤٥ و ٢٠ مارس ١٩٢٧
قاضي القضاة وناظر المدلية
حسام الدين حسن خالد ابي الهدي

لهيئة القرع اثنان ونصف بالمائة من رسوم المواشي التي تعدها
ومثل ذلك من رسوم ما نفتشه داخل حدود القرع الآخر
الذي يتبادل وياه العمل اثناء مدة التفتيش

ولما كانت وظيفة مأموري تعداد المواشي التي تمر من
شرقي الاردن قاصرة على التعداد فقط دون التفتيش فلا
يستحقون عن عملهم هذا سوى اثنين ونصف من الرسوم الامر
الذي يقلل غيرتهم واهتمامهم ولا يتفق مع كثرة عددهم وما
يقومون به من العمل فضلاً عن انهم يتكبدون في اغلب الاحيان
نفقات بسبب اضطرابهم للتجول

قد تقرر ابلاغ اجور التعداد الى خمسة بالمائة ورفع
النظام الموضوع لهذه الغاية لمقام صاحب السمو الملكي امير
البلاد المعظم حتى اذا اقترنت بالتصديق العالي وضع موضع
العمل والتطبيق

نظام في شأن تعديل المادة الرابعة من نظام تعداد المواشي
التي تمر من شرقي الاردن المؤرخ في ١٣ تشرين الاول ١٩٢٦
المادة الاولى - تعدل المادة الرابعة من نظام تعداد المواشي
التي تمر من شرقي الاردن المؤرخ في ١٣ تشرين الاول
١٩٢٦ كما يلي :

« تعطى اجور التعداد للموردين والمحافظين بنسبة خمسة
في المائة من رسوم المواشي التي يعدونها »

المادة الثانية - يعتبر هذا النظام من بدأ نيسان ١٩٢٧

١ - ٢ - ١٩٢٧
السكرتير العام قاضي القضاة وناظر المدلية رئيس النظار
حسام الدين حسان الدين حسن خالد
مدير المعارف مدير النافعة محافظ الآثار
اديب وهبة عبد الرحمن الغريب رضا توفيق

مدير التافة : محافظ الآثار : السكرتير العام
عبد الرحمن غريب : رضا توفيق : عارف الماروف
مدير المعارف : ادب وهبه

ذيل لقانون رسوم المحاكم

لما كانت معاملات تحصر الاثر التي تجريها المحاكم الشرعية على معاملات الانتقال والقرع التي تودع اليها من دوائر التسجيل كثيرة وتشغل كثيراً من اوقاتها دون ان تستفيد المحاكم المذكورة من تلك المعاملات رسومها ما يلزم الحزينة ولما كان قد روي من الضروري وضع رسوم مقطوعة على هذه المعاملات

لقد تقرر الموافقة على اللائحة القانونية الموضوعة لهذه الغاية ورفعها بشكها المثلث ذيل هذا القرار لتمام صاحب السمو الملكي امير البلاد المعظم حتى اذا اقتضت بالتصديق العالي وضعت موضع التطبيق

لائحة قانونية موضوعة ذيل لقانون رسوم المحاكم المادة الاولى - يستوفى عن كل معاملة تخطت اثر فتحها المحاكم الشرعية على (العلم وخبرات) التي تودع اليها من دوائر التسجيل عشرون قرشاً وثمناً مقطوعاً

المادة الثانية - يعتبر هذا القانون من اول نيسان ١٩٢٢

١٣ رمضان ١٣٤٥ و ١٢ مارس ١٩٢٢

عبد الله

السكرتير العام : قاضي القضاة و ناظر المدلية : رئيس النظار

حسام الدين : مدير المعارف : مدير التافة : محافظ الآثار : رضا توفيق : عبد الرحمن غريب : ادب وهبه

قانون موضوع تمديلاً للمادة ٤٨ من قانون الموظفين لما كان قد حصل سهو كتابي في المادة ٤٨ من قانون الموظفين ادى لنفي المعنى الذي كان مقصوداً فقد تقرر تعديل المادة المشار اليها على الشكل المثلث في اللائحة القانونية المثلثة ذيل هذا القرار ورفعها لتمام صاحب السمو الملكي امير البلاد المعظم حتى اذا اقتضت بالتصديق العالي وضعت موضع العمل لائحة قانونية موضوعة تمديلاً للمادة ٤٨ من قانون الموظفين المادة الاولى - تعدل المادة ٤٨ من قانون الموظفين كما يلي :

« لا يجوز اوظف ما ان يقدم مقالات مهملات التوقيع لاية جريدة في بلاد شرقي الاردن او خلافها ولا يجوز له ان يكتب عن مسائل سياسية او ادارية يد اذ يجوز له ان يقدم مقالات مضادة عن مواضيع عمومية

المادة الثانية - يعتبر هذا القانون من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية ١٧ رمضان ١٣٤٥ و ٢٠ مارس ١٩٢٢

عبد الله

قاضي القضاة و ناظر المدلية : وكيل رئيس النظار

حسام الدين : مدير التافة : محافظ الآثار : السكرتير العام

رضا توفيق : عارف الماروف : مدير المعارف : ادب وهبه

نظام خاص حول منع نقشي وانتشار الوباء البقري على حدود المنطقة الشمالية

عملاً بالسلطة المخولة لي بموجب المادة ١٩ من قانون امراض الحيوانات لسنة ١٩٢٦ انا رئيس النظار للحكومة الشرق

العربي امر بما يأتي :

يلتص النظام الخاص الصادر من قبلي بتاريخ ٢٥-١٢-١٩٢٦ والمتشور في العدد ١٤٧ من الجريدة الرسمية ويستعاض عنه بالنظام الآتي :

اولاً - توضع تحت الرقابة المثبتة جميع الابقار الموجودة في القرى الواقعة على مسافة عشرة كيلو مترات من طرفي الحدود الشمالية وهذا الحد يبتدي من خربة المعقود فسددير ايضاً - ام الجبال - قرية الشجرة - قرية خرجا - قرية مالمال - قرية حبراص - قرية كفر سوم - قرية ملكا موقع القو - وادي العرب - البقاورة زور الحصان - زور كنانة - وجميع القرى الداخلة ضمن هذه المناطق وهي :

خربة صما - قرية عمراوة - قرية عقرية - خربة المفير - الذنية - سحيم الكفارات - قرية جابر - وادي الشلالة الخيمة - خربة الحقو - المقارن - قرية الحله - قرية الرشا - قرية حرثا - ام قيس - قرية الرشيد - الطرق - المدسية

ثانياً - تمنع حركة الابقار من اي قرية او مزارع مزرعة الى اية قرية او مزارع اخرى ضمن الحدود المذكورة في الفقرة الاولى

ثالثاً - تمنع دخول الابقار الى منطقة الحدود هذه والخروج منها والمورد فيها

رابعاً - تخلف الابقار التي ثبتت اصابتها بالوباء البقري بعد الفحص البيطري وتلك التي درجة حراستها بين ٥-٣٩ - ٤٠ درجة سنختراد

خامساً - تحرق جيداً كافة الجثث بجملتها بعد ان تقطع قطعاً

سادساً - تلتص كافة الابقار التي كانت يتنقل مع الابقار

المربوة (وتدرست سيروم) على ان يتكرر تلقيحها بمدة فترة ٢١ يوماً

سابعاً - تهلك بالخال وتحرق الابقار التي تظهر عليها علامات المرض بعد التلقيح الاول ويعمل بموجب هذا النظام اعتباراً من اول نيسان سنة ١٩٢٧

عبد الله
رئيس النظار
حسن خالد ابي الهدى

« قرار حكومي مقترن بالارادة المطاعة »

ان المجلس التنفيذي الذي عقد جلسته اليوم بحضور صاحب السمو الملكي امير البلاد المعظم بعد ان استمع بياتات سمعه حول الموقف السياسي والعسكري على حدود جبل الدروز وبعد ان اطلع على الخطاب المرفوع لسنوه من فخامة اللورد بلور المندوب السامي لفلسطين حول هذا الموقف وحول القلق السائد من جراء الحالة التي وصلت اليها المنطقة

الازرق وبعد ان درس الحالة والظروف الراهنة من جميع وجوها درساً وافياً قرر الموافقة على وضع قوة عسكرية في الازرق يكفي عددها لحفظ الامن وتأمين النظام وتنفيذ اوامر الحكومة في تلك المنطقة

وقد وافق المجلس « توصلاً لهذه الغاية واجتباباً لاية مشاك كل قضائية قد تنجم عن وجود هذه القوة » على اعلان الحكم العربي في المنطقة التي تمر من المراكز الآتية :

« من تلول الرقيات - فحاج ساره - قصر العمرة - ومن آخر نقطة جنوب قصر العمرة - الى بغداد -

فعلى طول طريق بغداد الى جبل كرم - فحاج غربي تلول

الشهيات - فسهال تخوم شرقي الاردن الشمالية
وقد قرر المجلس ايضا " تنفيذاً لهذه الغاية " التوصل
لدى سمو الامير المعظم كي يفضل باعلان الحكم العرفي وفقاً
لقرار المجلس هذا ويذيع منشوراً بتوقيع سموه على الاهلين
بهذا الصدد . ١٩٢٧، ٤، ١٠ « عبدالله »
السكرتير العام ناظر المدنية وقاضي القضاة رئيس النظار
عارف العارف حسام الدين حسن خالدي الهدي
مدير المعارف مدير النافعة محافظ الآثار
اديب وهبه ... رضا توفيق

منشور

من لدن صاحب السمو الملكي امير البلاد المعظم
حيث ان الاوامر التي اصدرتها بان تستعمل منطقة الازرق
ملجأ للنساء والاولاد ولغير المحاربين فقط وليس ملجأ للمحاربين
او مكاناً للحرب والقتال لم تنفذ . لذلك قد اعلنت الحكم
العرفي في الازرق والمنطقة المجاورة له وقد اتخذت الترتيبات
لارسال قوة من الجنود لتنفيذ اوامري هذه
ان النساء والاولاد والشيوخ مسموح لهم بالبقاء في
الازرق غير انه لا يسمح لرجال المسلحين والذين يري قومندان
البقوة بان وجودهم في المنطقة مما يهدد السلام في البلاد بالبقاء
في تلك المنطقة . ولذلك فاني امر جميع هؤلاء بان يغادروا
منطقة شرقي الاردن ١٢ نيسان ١٩٢٧

الامير
عبد الله

اعلان

بما ان البلدان الواقعة حول الازرق أصبحت في حالة
قلقة لذلك اعلن - لاشعار اخر - ان المنطقة المينة ادناه هي

خاصة للحكم العرفي وكل شخص ضمن حدود هذه المنطقة
وخالف اوامر السلطة العسكرية يعرض نفسه للمحاكمة امام
مجلس عسكري ويقاسي العقوبات التي تشي بها السلطات
العسكرية
ان المنطقة المعلن بها الحكم العرفي هي محاطة بخط يمين
المرآكز الآتية :

من تلول الرفيات - حمام الصارة - قصر العمرة -
ومن اخر نقطة واقعة الى جنوبي قصر العمرة الى طريق
بغداد - وطول طريق بغداد الى جبل كرم - شمال غربي
تلول الشيجيات - شمال تخوم شرقي الاردن الشمالية
١٣ نيسان ١٩٢٧ عبد الله

بلاغات رسمية

« صادرة عن رئاسة النظار القضيحية »

المرفوع عن مسجونين

صدرت ارادة صاحب السمو الملكي مولاي الامير المعظم
بالعفو عن المسجونين الذين اكملوا اكثر المدة المحكومون بها
وكانت اخلاقهم حسنة اثناء مدة سجنهم والمحررة اسماؤهم
ادناه :

- (١) فلاح البلي الجود الساط
- (٢) محمد زكي عبدالمهدي عمان
- (٣) محمد مطلق الحاج السلط
- (٤) منصور بن نوفل عجلون
- (٥) سليم بن حرب المنصور عجلون
- (٦) عبد عقله عبدالله عجلون
- (٧) حسين محمد سولقة منفعة
- (٨) سلامة بن معجل البلي بني حسن

(٩) قاسم بن حسين غابشة طفيله
(١٠) يحيى بن سوار الشركي عمان

حمات الحمه المدنية

تقرر لدى الحكومة ان تجبي رسوم حمات الحمه
المدنية بطريق الامانة على الوجه الآتي :

١ - يؤخذ يومية عن كل شخص ينقل في هذه
الحمامات ثلاثة قروش مصرية .

٢ - يعطى لكل شخص يؤدي الرضخ المعين تذكرة
من قبل المأمور المعين لهذه الغاية تخوله حق الاستحمام يوماً كاملاً

٣ - يعين من قبل نظارة المالية مأمور لقطع التذاكر
وقبض الرسوم على ان يؤدى له ثمانية في المائة من الرسوم المحصلة

٤ - يكلف مستأجر حمات الحمه سابقاً السيد
عبد الفتاح غريز بمراقبة العمل وادارته بصفته مأموراً من قبل

حكومة شرقي الاردن وباستخدام اشخاص على حسابه للتنظيف
ومحافظة الابذية على ان يعطى له ٢٠ في المئة من الرسوم المحصلة
مقابل ذلك .

٥ - يعين من قبل حاكم اربد الاداري ثلاثة اشخاص
لجمع التذاكر من المستحمين والاطلاع عليها ومنع دخول من
ليس لديه تذكرة على ان يعطى لكل منهم اربعة في المئة من
الرسوم المحصلة . ويكون هؤلاء الثلاثة مأمورين تحت
ادارة المأمور المعين من قبل نظارة المالية .

٦ - يؤخذ من السيد عبد الفتاح عشرون جنيهاً مقابل
اشغاله قسماً من الارض لذكاته وباراكاته .

١٩٢٧، ٣، ٣١

موسم الحج

ان موسم الحج في هذا العام سيكون في اليوم التاسع

من شهر حزيران وان آخر تاريخ يسمح فيه لمراكب الحجاج
بانزال ركبها هو يوم ٥ حزيران

يعمل اغلب الحجاج ترتيباتهم - عندما يحرون -
للوصول الى ميناء جدة في ٥ حزيران غير ان ترتيباتهم هذه

قد تعرضهم للتأخر عن موسم الحج لاحتمال اي عطل او
تأخير يمكن ان يطرا على الباخرة التي تقلهم فضلاً عن

المصاعب التي لا بد لهم من ملاقاتها من اصحاب وسائل النقل
والمساكن

لذلك ارجوان تدعووا بين الاهلين بان كل من يريد
منهم ان يؤدي فريضة الحج في هذا العام عليه ان يعمل

ترتيباته للوصول الى جدة قبل ٢ حزيران ولربما اتخذت
الباخرة الانجليزية الترتيبات للوصول الى جدة غير متأخرة

عن هذا التاريخ . ١٠ نيسان ١٩٢٧

ترفع الضباط

صدرت ارادة صاحب السمو الملكي الامير المعظم
بالموافقة على ترفع الضباط الآتية اسماؤهم :

السيد سالم العقوب الى رتبة ملازم اول
شرف الدين
صالح ذكي
احمد بوراس
محمد خاطر

الرئيس السيد عبدالكريم الخالص الى رتبة وكيل قائد
١٩٢٧، ٤، ١٢

ترفع الضباط

استناداً لبلاغ الارادة السنية المورخ في ١٩، ٣، ١٩٢٧
رقم س، ب، ٣ - ١٠٥ بتاريخ ١٩، ٣، ١٩٢٧ المذكر بان

الرتبة التي يفضل سمو الامير المعظم بمنحها الى السيد سعيد

تذكرة: حمه الحمه

امسحات في رتبة (رئيس فخري) وليست رتبة (رئيس دائم)
٩٢٧١٤١٢

أوقات الدوام

١ - تكون ساعات العمل في دوائر الحكومة منذ الآن كما يأتي :

من الساعة ٧:٣٠ صباحاً الى الساعة ١٣:٣٠ بعد الظهر يومياً .

٢ - دوائر الجيش والشرطة والبريد والمكس تتبع الاوقات التي يبينها لهم رؤسائهم .

١٠ نيسان ٩٢٧

نقل الموظفين

لا اعتبارات ادارية قررت اجراء التنقل بين كاتب مديرية الزراعة والحراج السيد عمر الانسي وكاتب ادارة الآثار السيد نهاد خورشيد ابتداء من ١٩٢٧، ٤، ١١
ارجوا ابلاغ الموما اليهما وجوب الشروع بوظائفهما الجديدة في التاريخ المذكور واتبالي بمباشرتهم .

٩٢٧١٣١٣٠

طابع صكوك الاجبار

قررت لجنة البلديات الاستشارية التي عهدت اليها درس قضية انتخاب شكل طابع مخصوصة لاصاقها على صكوك الاجارات التي تصدقها دوائر البلديات ما يأتي :

لم تجد اللجنة لزوماً لاصدار طابع خاصة لاجل صكوك الاجارات وترتأي ان يكتب بالوصلات التي تعطى من قبل ائناء صناديق البلديات لبقاء الرسوم المستحصلة على ان يذكر رقم وتاريخ الوصول في شرح التصديق الذي ينظم في ذيل عقد المعاولة المسجل .

ارجوا الايعاز لدوائر البلدية في مقاطعتكم اتباع هذه الطريقة
١٠ نيسان ٩٢٧

النظام المالي

التعديل رقم ٢١

الفصل الرابع - امر الصرف

المادة ١١ - لا يجوز مطلقاً لناظر المالية ان يصرف اي دفعة او ان يقبل تقييد اي مبلغ في الحساب (ولو كان ذلك عن اعمال وضعت لها مخصصات في الميزانية) الا بمقتضى لاجراء ذلك بمقتضى :

١ - امر مالي عام (النموذج ١٧)

٢ - امر مالي خاص (النموذج ٢٠)

١٢ - قبل ابتداء كل سنة يبري رئيس النظار جدولاً عن جميع الخدمات العمومية المينة في الميزانية ويرفق هذا الجدول بالامر المالي العام الذي يجب ان يكون موقفاً من قبل رئيس النظار ورئيس المتمدنين ليكون كمنقوض لناظر المالية بصرف المرتبات الدائرية وغيرها من الخدمات المتشابهة فيه شهرياً او في مدد اخرى خلال السنة حسب ما تقتضيه الضرورة ينظم هذا الامر المالي على ثلاث نسخ تحفظ نسخة منه في ديوان رئيس النظار ونسخة في ديوان ناظر المالية ونسخة في ديوان رئيس المتمدنين

١٣ - على رئيس النظار ان لا يدخل في الجدول المرفق مع الامر المالي المواد التي تتعلق بالقر الاميري والمواد التي فوق المادة غير المتكررة الوقوع والمواد المخصصة بالميات والاعانات للهيئات العمومية والافراد بالمعموم كافة الدفعات غير الاعتيادية والخصوصية

١٤ - عندما يرى ناظر المالية بناء على طلب رئيس الدائرة انه من الضروري تخصيص مبلغ لعمل ما لم يرد في الامر المالي العام عليه قبل صرف شيء لذلك العمل ان يقدم طلباً (النموذج ف ١٩) بهذا الخصوص الى رئيس النظار ميتاً

من رئيس النظار ومدروجا فيه اسماء الموظفين والمرتبات المعينة لكل واحد منهم وبمدها يصير تبليغ التعيينات الجديدة والترقيات والتقليلات والاقالات بواسطة رؤات التشكيلات (النموذج ف ٢١) موقعة من رئيس النظار

٢٠ - زيادة المرتبات يجب ان لا تدفع ما لم يرخص بها بموجب برائة زيادة المرتبات (النموذج ف ٢٢) موقعاً من رئيس النظار

يرسل رؤساء الاوامر والحكام الاداريون برائة زيادة المرتبات بخصوص الزيادات التي تقع ضمن شهر معين الى رئيس النظار للتصديق عليها وفي حالة عدم نسب زيادة ما يعطى عن ذلك تقر ير على حدة

٢١ - يجب ان تنظم برأت التشكيلات وزيادات المرتبات على اربع نسخ تحفظ نسخة منها في ديوان رئيس النظار ونسخة في ديوان ناظر المالية ونسخة في ديوان رئيس الدائرة ونسخة في ديوان رئيس المتمدنين

٢٢ - على قائد الجيش العربي ان يرى ان عدد افراد قوة الجيش والسجون يجب ان لا يزيد عن الحد المقرر

٢٣ - ١ - يحفظ ناظر المالية دفتر تخصيصات بحيث يبين فيه بكل وضوح وفي اي وقت كان المبالغ المخصصة بالاوامر المالية العامة والخاصة لكل مادة على حدة ومبالغ الحوالات التي تصدر من قبله لرؤساء الدوائر لتجري الصرفيات بموجبها

٢٣ - ٢ - على رؤساء الدوائر الذين تعطى لهم الحوالات المالية ان يقيدوا في دفتر تخصيصات لديهم فصل ومادة المصروفات رقم وقائمة الحوالات والمبالغ المصروفة والمبالغ المقرر دفعها
٢٣ - ٣ - تكون الصرفيات المينة انواعها في ادناه تابعة لاصدار حوالات مالية بها

فيه ماهية العمل والقيمة المقدرة لاتمامه الى غير ذلك من البيانات التي يستطيع ان يقدمها اما اذا كان الطلب يتعلق بشغال عمومية فيجب ان يرفق ان امكن بالخرائط والشروط والطلبات والتقديرات . ينظم طلب على حدة لكل مادة من مواد المصروفات

١٥ - يدقق رئيس النظار الطلب (مسترشداً بماهية وضرورة العدل وبالحالة العمومية للاموال الاميرية ذلك الوقت) فاذا وافق على المصروف المطلوب يصدر امراً مالياً خاصاً (النموذج ف ٢٠) الى ناظر المالية معيناً فيه الفصل والمادة الدرجة بالميزانية تعطى الاوامر المالية الخاصة ارقاما متسلسلة بحسب تواريخ اصدارها وتعتبر كملحقات للامر المالي العام تحفظ نسخ من الاوامر المالية الخاصة في ديوان رئيس النظار وناظر المالية ورئيس المتمدنين والنسخ الاصلية لهذه الاوامر يجب ان تكون موقعاً عليها من رئيس المتمدنين قبل اصدارها
الفصل الخامس - مراقبة المصروفات

١٦ - محظور على مأموري المحاسبة دفع اي مبلغ كان ما لم يعطى له امر خطي بذلك من السلطات المالية ذات الصلاحية
١٧ - هذا الامر يعطيه ناظر المالية المخول اليه امر مراقبة المصروفات المشمولة بالاوامر المالية العامة والخاصة (انظر المادة ٦٦ و ٦٨)

١٨ - محظور على مأموري المحاسبة ايضاً ان يدفعوا اي مبلغ كان بشكل مرتبات ما لم يرخص لهم بذلك بمقتضى :

١ - برائة تشكيلات (النموذج ف ٢١)

٢ - برائة زيادة المرتبات (النموذج ف ٢٢)

٣ - حوالة مالية (النموذج ف ١٧)

١٩ - في ١٠ كل سنة مالية يرسل ناظر المالية الى رئيس كل دائرة جدول تشكيلات (النموذج ف ٢١) مصدقاً عليه

أ- جميع اقلام الميزانية في مادة الرواتب التي تكون تابعة لاصدار برأت تشكيلات بها مثال ذلك المواد المنقوصة والاقلام التي تبطل في الآ ذين والخدمة والمراسلين وغيرهم ب- جميع الاقلام تحت مواد النفقات الاخرى ج- الصريقات التي تاملها المعطى بها او امر مالية خاصة ٢٣ - ٤ - الحوالات المالية تكتب على النموذج المخصص لها من قبل ناظر المالية وترسل نسخا عنها آ- الى الموظف المفوض ان يجري الصريقات والذي يجب عليه ان لا يتجاوز المبلغ المعطى بالحوالة ب- الى المحاسب الذي يجري الصرف من قبله ٢٣ - ٥ - يستعمل حوالة على حدة لكل فصل من فصول الصريقات ولكل دائرة مرخص لها في اجرائها وليس من الضروري تمديد الاقلام التي يجب ان تذكر في الحوالة يجب ان تنظم حوالات على حدة للاوامر التالية آ- اثمان اللوازم المطلوبة من وكلاء او محلات تجارية خارج شرق الاردن (من ضمنها النقل والشحن والضمان) ب- الاشغال العمومية فوق العادة ٢٣ - ٦ - لا يجوز لناظر المالية ان يصدر حوالات لاكثر من نصف المخصصات للخدمات المتكررة الوقوع (مثلا الاشغال العمومية الطفيفة ، الاشغال العمومية المتكررة ، ائارة وتدفة ، صيانة الطرق ، نقلات وسفريات وغيرها) . ما لم يكن هناك اسباب خصوصية (مثلا الاثارة والتدفة خلال فصل الشتاء) . لا يمكن ان يحفظ قسم من التخصيصات في بداية كل نصف سنة احياءا للاوامر غير المتوقعة ، يجب ان يعطى بيان رئيس النظار عن الاسباب التي تدعو لزيادة المخصصات . يضيف الشئ - على رؤساء الدوائر الذين تصدر لهم الحوالات المالية ان ينظموا صريقاتهم على اللمدة بصورة تتبع

سرف قيمها قبل انتهاء تلك المدة

٢٣ - ٧ - ان التفويض المعطى بالحوالة المالية ينتهي معوله في نهاية السنة المالية التي صدر بها ٢٣ - ٨ - على المأمورين الذين تصدر لهم الحوالات المالية ان يذكروا في المستندات المقدمة من قبلهم لنظارة المالية ارقام وتواريخ الحوالات التي توضعهم بالصرف . يجب ان يصرف الرصيد غير المصروف من الحوالة المالية قبل ان يذكروا على المستند الحوالة المالية الجديدة . اذا ذكر حوالتان البتان على مستند واحد في نفس المصروفات يجب ان يبين تمام المبلغ المختص بكل حوالة على حدة

تعليمات ائاث دوائر الحكومة

١ - ان صنع وتقديم وتدارك ائاث دوائر الحكومة مائد لمدير الاشغال العمومية ٢ - ان كلمة ائاث في هذا النظام تعني الكراسي والقاطن والمقاعد لاجل الجلوس والمناضد لاجل الكتابة والخزائن والواحيات الثقالة ذات الرفوف لاجل الاضبارات والقرطاسية والكتب وتمايلق الشياح اللازمة لدوائر الحكومة ولكل من هذه الانواع شكل مقرر ٣ - تقدم طلبات الاث على نسختين من قبل رؤساء الدوائر او من ينوب عنهم في المقاطعات الى رئيس لجنة الاشغال المحلية بموجب النموذج المربوط رقم ٢٠ - ويجب ان يكون الاث المطلوب من الاشكال المقررة واما الدوائر المركزية في عمان فانها تقدم طلباتها رأسا الى مدير الاشغال العمومية وهو يقرر ما يراه مناسباً فيها ٤ - على رئيس لجنة الاشغال المحلية تحويل عموم هذه الطلبات الى اللجنة للنظر فيها

٥ - على اللجنة قبل اعطاء القرار بخصوص الطلبات المذكورة ان تامين الاث الموجود عند الطلب وتحقق ضرورة احياتات دائرته مراعية في ذلك اقصى درجة الاقتصاد ومقابلة درجة احياتات الطالبين مع بعضها البعض وتقديم الامم منها على سواها ٦ - على حكام المقاطعات الاداريين تقديم قائمة لمدير الاشغال العمومية تبين احتياج دوائر مقاطعتهم من الاث الذي تقررره اللجنة في اول نيسان وفي اول اغسطس من كل سنة بموجب النموذج المربوط رقم ٢٣ - ويان درجة اهميتها بان يعطى رقم ١١ للامم ورقم ٢١ للصنف الذي بعده وهم جراً . وترفق هذه القائمة بنسخة من النموذج رقم (٢٢) ٧ - يجوز لحكام المقاطعات بعد موافقة لجنة الاشغال المحلية تقديم قوائم طلبات ائاث مستعجلة لم يكن بالامكان معرفتها قبل التواريخ المبينة في المادة السادسة - مثلاً كاجداث وظائف جديدة او وقوع حريق او ما شابهها ٨ - ينظر مدير الاشغال العمومية في الطلبات المقدمة من قبل الحكام الاداريين والمقررة من قبل لجنة الاشغال المحلية ويقدم منها بقدر ما تسمح به تخصيصات ميزانيته ٩ - يكون توزيع الاث الذي يقدمه مدير الاشغال العمومية بواسطة الحكام الاداريين بموجب البيان الذي يرسله المدير الموما اليه ١٠ - يرسل مدير الاشغال العمومية مع البيان المذكور في المادة التاسعة مستندات صرف على ثلاث نسخ يوقعها رئيس الاثرة في المقاطعة بمعرفة الحكام الاداريين ثم يعيد الحاكم الاداري النسخة الاصلية لمدير الاشغال العمومية ويسلم النسخة الثانية للرئيس المستل ويحفظ بالنسخة الثالثة ١١ - على رئيس كل دائرة في كل من مقاطعات شرق

الاردن ان يعلق جدولاً على باب كل غرفة من غرف دائرته بين الاث الموجود في دائرته وذلك على النموذج رقم (ن - ٢٤) المربوط وهو مسؤول امام رئيس لجنة الاشغال المحلية عن تعليق تلك الجداول ١٢ - كل رئيس دائرة في المقاطعات مسؤول عن صيانة وحفظ الاث الموجود في دائرته بحالة جيدة وعلى الحكام الاداريين ان يامينوا عموم الاث الموجود في مقاطعاتهم من آونة الى اخرى ولم ان يطلبوا من رؤساء الدوائر في مقاطعاتهم ايضا حات عن اي ضياع او ضرر يحدث بالاث المذكور وتضمن المنسب . صاريف تصليح الاث المتضرر او دفع ثمن ما يفقد منها وهذا التضمن يكون بواسطة لجنة تحقيق يعينها الحاكم الاداري ١٣ - يعنى الضرر الذي يصيب الاث المذكور في المادة الثانية عشرة الضرر الذي ينجم عن اهمال او سوء استعمال او عن قصد ولا تشمل الاضرار التي لم يكن في الوسع تجنبها ١٤ - يجوز لمدير الاشغال العمومية او لمعاونيه معاينة عموم الاث في المقاطعات عند زيارتهم لتلك المقاطعات وان يستلقوا نظر الحكام الاداريين للحالة الرديئة الموجود بها الاث المذكور ١٤ - على المديرين العموميين لدوائر الحكومة ان يحفظوا سجلاً عاماً يبينوا فيه عموم الاث الموجود في دوائرهم في المقاطعات بحسب النموذج المربوط رقم (ن - ٢٥) وان يقدموا نسخة عنه لمدير الاشغال العمومية مرة واحدة في اول نيسان من كل سنة ١٦ - ممنوع قطعاً الخراج ائاث الحكومة خارج دوائرها ١٧ - ممنوع مبادلة الاث بين الدوائر او نقل الاث

الاشغال المحلية معاينة ذلك الاثاث واعطاء القرار اما بابا للاحه او يعمه بالمزاد العلني حسب الاصول او اتلافه ثم شطبه من سجل النائرة صاحبة الاثاث

٢٠ - تقرر اشكال الاثاث من قبل مدير الاشغال العمومية وهو يعينها للعموم الدوائر والحكام الاداريين

٢١ - يجوز للجنة الاشغال المالية ابداء مطلوبات ومقترحات بخصوص اشكال جديدة ولكن لا لتقرر هذه الاشكال الا بعد موافقة مدير الاشغال العمومية عليها

٢٢ - يحتفظ مدير الاشغال العمومية بمبلغ من تخصيصات الاثاث لقيامه بالمطلوبات المستعجلة الضرورية غير المتوقعة

الاثاث

عدد المأخوذين .

المائدة

الأسئلة

- انطباع

الى رئيس لجنة الاشغال المحلية
تحتاج دائرتنا الى الاثاث المبين في اعلان ارجو النظر فيها والتوسط مع مدير الاشغال العمومية لتقديمها
تبرار لجنة الاشغال العمومية

انموذج ن - ۲۳

الإثبات
مستند الطالب

الى مدير الاشغال العمومية
واقفت لجنة الاشغال المحلية على احتياج البائرة الميينة في اعلاء للاثاث المذكور بمجائنه و عليه نقدم هذه القائمة لاجراء
الايجاب
رئيس لجنة الاشغال المحلية

انمودج ن — ۲۴

الاثاث

بيان الموجودات

اسم المدائرة

الكمية عدد	اسم الأثاث وشكله او وضعه	الكمية عدد	اسم الأثاث وشكله او وضعه

تولیع المأور

وطلبته

توليع رئيس الدائرة

وظیفہ

انمودج ن - ۲۵

الاثبات

الرجل

الدائرة

المقاطعة	الاثاث الموجود	شكل الاثاث رقم	الكمية عدد	ملاحظات ووصف الاثاث فيما اذا لم يكن لشكله رقم

توقيع رئيس الدائرة

... ..

4

1

100

كانون اول في ١٣ و ٢٧هـ
هذه التواريخ قد تكون عرصة لبعض تغييرات يعلن عنها الجمهور في وقتها. الاجور يستعلم عنها من مكاتب البريد. مدير البرق والبريد العام عيد لويس

« دليل الهاتف »
تدليل رقم ٧
صفحة ٢٣ تحت رقم ٢٦ يضاف رقم ٤٠ رئيس المحكمة في الكرك. مدير البرق والبريد العام عيد لويس

تصحيحات قانونية

(١) تصحيح لتعديل المادة ١٣٩ من قانون الجزاء « أ » دمجاً سهواً المادة الثانية من تعديل المادة ١٣٩ من قانون الجزاء المنشور في العدد ١٥٣ من الجريدة الرسمية بالمادة الثالثة واستقطت بعض فقرات المادة الثالثة ايضاً وبدأ هذا الدمج في المادة الثانية بعد كلمة (المستتعبة) الواردة في السطر الخامس من العمود الثاني من الصحيفة الاولى والصواب ان تعتبر الجملة الواردة بعد كلمة (المستتعبة) لغواً وان تكلل المادة الثانية بآيات الجملة الآتية :
(المذكورة او يخصصها للتداول للاسباب المذكورة)

« ب » ثبت المادة الثالثة التي دجيت بالمادة الثانية سهواً هكذا :
مادة ٣

(من يدور او يشترك في عمل جرمي كان او خصوصياً او من يكون له علاقة في اية المواد او الاشياء المستتعبة بآية

صورة كانت او من يتعاطى او يوزع علانية او من يتخذ امارتها عملاً له)
(٢) تصحيح بعض اخطاء وزدت في نظام المسائف المنشور في العدد ١٥٣ من الجريدة الرسمية :
تصحح عبارة (رسم التأسيس) الواردة في الصحيفة الخامسة العمود الاول السطر ١٨ بعد عبارة الجدول الآتي بعبارة : (الاسلاك المساعدة)
وتصحح عبارة (جنيه ٤ و ٥٥٠ مليم) الواردة في الصحيفة السادسة السطر الخامس بعبارة (جنيه ٥ و ٥٥٠ مليم)

قرارات

صادر من محكمة جنائية الكرك

لما لم يقبض على المتهم خليل بن محمد المايادة من اهالي كثر يا المتهم به اطلاق رصاص بقصد القتل فقد منح من جانب رئاسة محكمة الكرك بمجداً عشرة ايام اعتباراً من تاريخ هذا الاعلان لينسب نفسه الى المحكمة المذكورة . واذا لم يحضر الى المحكمة خلال هذه المدة فيعد غير مطيع القانون ويستط من الحقوق المدنية وتقام عليه الدغوى ولا يكون له حق بالادعاء وتحتجز امواله على ان مأموري المدلية كافة مجبورون على القبض عليه وقد بلغ مقام الادعاء العام لاجراء معاملة الحجز وتنظيم هذا القرار عملاً بالمادتين ٣٧١ و ٣٧٢ من قانون المحاكم الجزائية واعان حسب الاصول ٣١ مارت ١٢٧

الجدول الاسبوعي للامراض الوبائية في منطقة شرقي الاردن عن الاسبوع المنتهي في ١٢٧٤٣٤٢٦

الجدول الاسبوعي للامراض الوبائية في منطقة شرقي الاردن عن الاسبوع المنتهي في ١٢٧٤٤١٢

المكان	المتنهي في ١٢٧٤٣٤٢٦	المكان	المتنهي في ١٢٧٤٤١٢
الطاعون	١	الطاعون	١
الحى الصفراوية	١	الحى الصفراوية	١
الكوليرا	١	الكوليرا	١
الجدري	١	الجدري	١
التيفوس	١	التيفوس	١
التهاب الدماغ الشوكي	١	التهاب الدماغ الشوكي	١
الحى الراجعة	١	الحى الراجعة	١
تاريخ التبليغ	١	تاريخ التبليغ	١

« دائرة الصحة »

« دائرة الصحة »

الجدول الاسبوعي للامراض الوبائية في منطقة شرقي الاردن عن الاسبوع المنتهي في ١٢٧٤٤١٢	الجدول الاسبوعي للامراض الوبائية في منطقة شرقي الاردن عن الاسبوع المنتهي في ١٢٧٤٣٤٢٦
المكان	المكان
الطاعون	الطاعون
الحى الصفراوية	الحى الصفراوية
الكوليرا	الكوليرا
الجدري	الجدري
التيفوس	التيفوس
التهاب الدماغ الشوكي	التهاب الدماغ الشوكي
الحى الراجعة	الحى الراجعة
تاريخ التبليغ	تاريخ التبليغ

« مديرية التبليغ »

نقطة: هذه الجدول

100

سنة ١٢٤٠